مجلس الأمن

السنة السادسة والستون

مؤقت

الجلسة **٦٤٧٠**

الأربعاء، ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، الساعة ١٤/٣٠

نيويورك

الرئيسة:	السيدة غولاكوفيتش	(البوسنة والهرسك)
الاتحاد الروسي	السيد لستوف	
ألمانيا	السيد إيك	
البرازيل	السيد ريزو	
البرتغال	السيد فاز باتو	
جنوب أفريقيا	السيد كرولي	
الصين	السيد هوانغ هونغ جيانغ	
غابون	السيدة نتيام – إيهيا	
فرنسا	السيدة لوجندر	
كولومبيا	السيد أوسوريو	
لبنان	السيد رمضان	
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد أفشر	
نيجيريا	السيدة أوغوو	
الهند	السيد كوبتا	
الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة ماسلكو	

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506.

الرجاء إعادة استعمال الورق

استُؤنفت الجلسة الساعة ١٤/٤٠.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أذكر جميع المتكلمين بأن يقصروا بياناتهم على مدة لا تزيد عن أربع دقائق، لتمكين المجلس من إنجاز أعماله بسرعة.

أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية.

السيد باليرو بريسينو (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): إن المقرر الخاص للأمم المتحدة ريتشارد فولك، المعني بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، أعرب مؤخرا عن قلقه حيال قيام جيش الدفاع الإسرائيلي بقتل أربعة مدنيين فلسطينيين في الضفة العربية، وهدم فندق شبرد التاريخي في وسط مدينة القدس تمهيدا لبناء مستوطنة إسرائيلية. وقد أوضحت مديرة وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، باربرا شينستون، أن أعمال هدم منازل مواطنين فلسطينيين، مأهولة منذ ما قبل عام ١٩٤٨، هي أعمال مستنكرة ذات أثر مدمر، ومتناقضة مع الواجبات الإسرائيلية بمقتضى القانون الدولي واتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل.

وتتواصل تلك الوقائع بدون أن يتخذ هذا الجهاز تدابير فعالة لتلافي هذه التجاوزات. لذا، يتحتم التأكيد على أن جميع الأنشطة المتعلقة ببناء المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، هي أنشطة غير قانونية، وتشكل عقبة كبرى أمام تحقيق السلام في المنطقة.

وهذه الأعمال المستنكرة وسواها من الأعمال التي نفذتها مرارا وتكرارا إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، والتي تهدف إلى تغيير التشكيلة الديمغرافية، وطابع الأراضي الفلسطينية ووضعها، في انتهاك واضح للقانون الإنساني الدولي وللقرارات ذات الصلة لهذا الجهاز والأمم المتحدة، تستلزم من المجتمع الدولي أن يطالب بالوقف الفوري لهذه الأنشطة غير القانونية.

وعلى هذه الخلفية، فإن جمهورية فنزويلا البوليفارية تشارك في تقديم، وبالتالي تؤيد بقوة، مشروع القرار الذي يحث إسرائيل على وقف بناء المستوطنات. فيجب على الأمم المتحدة أن تدين بأقصى حزم ممكن هذه الانتهاكات المتكررة للقانون الدولي، التي ترتكبها دولة إسرائيل، وأن تتخذ تدابير عملية وفعالة لمنعها، لئلا تعرض أهميتها التاريخية للخطر.

وترحب جمهورية فنزويلا البوليفارية بالعدد المتزايد من البلدان، ولا سيما بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، التي انضمت إلى عشرات البلدان في جميع أرجاء العالم، التي تعترف بفلسطين دولة حرة ومستقلة. ويود وفد جمهورية فنزويلا البوليفارية أن يذكر بأهمية ضمان تنفيذ جميع قرارات مجلس الأمن وقرارات الأمم المتحدة الأخرى، الداعية إلى حل سلمي يُفضي إلى قيام دولتين. ومرجعيات مدريد، ومبادرة السلام العربية وخارطة الطريق هي اقتراحات متساوية في الأهمية، تحث على مفاوضات مباشرة بين الأطراف، بحيث يمكن لدولة إسرائيل ودولة فلسطين أن تعيشا جنبا إلى جنب ضمن حدود آمنة ومعترف بها.

وإن جمهورية فنزويلا البوليفارية تؤكد مجددا ضرورة تنفيذ اتفاقية جنيف بشأن حماية الأشخاص المدنيين في أوقات الحرب في الأراضي الفلسطينية، بما في ذلك القدس الشرقية والأراضي العربية الأخرى المحتلة منذ عام ١٩٦٧.

ويؤكد بلدنا أهمية اجتماع الأمم المتحدة الدولي السنوي المعني بقضية فلسطين، المقرر عقده في القاهرة في ٧ و ٨ شباط/فبراير، بشأن موضوع ”إلحاح معالجة

محنة السجناء السياسيين الفلسطينيين في السجون ومرافق الاحتجاز الإسرائيلية''. فهذه المبادرة الجديرة بالثناء، والمدعومة من اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، ستتيح الفرصة لمعالجة الانتهاكات المتكررة لحقوق الإنسان، التي يعانيها مئات الرجال والنساء الذين ناضلوا ببطولة وكرامة من أجل القضية العادلة والقانونية والبطولية لشعبهم.

ولا يمكننا أن نغفل ذكر الحالة الإنسانية الحرجة في قطاع غزة. فالمعاناة اليومية للفلسطينيين في تلك البقعة تستدعي منا أن نطالب مجددا بالرفع الفوري للحصار الظالم الذي تفرضه عليها حكومة دولة إسرائيل.

وتدعو جمهورية فنزويلا البوليفارية إسرائيل مرة أخرى إلى احترام سيادة لبنان، بحيث يمكن تفادي تكرار أحداث كتلك التي جرت في تموز/يوليه ٢٠٠٦. وفي هذا الصدد، يجب تشجيع الجهود الداعمة للمفاوضات المباشرة بين الأطراف، عملا بالقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦).

وجميع الإجراءات غير القانونية الهادفة إلى انتهاك المنطقة الإقليمية للجولان السوري المحتل هي عقبة أيضا أمام السلام الشامل في المنطقة. لذا، يجب على الدول الأعضاء أن تعالج ضرورة انسحاب إسرائيل عملا بمقتضيات القرار ٤٩٨ (١٩٨١). وعلاوة على ذلك، يجب تنفيذ القرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، بغية الحفاظ على السلامة الإقليمية لسوريا، بما يُسهم في السلام الأكثر إلحاحا في المنطقة بأسرها.

وأود أن أختم بالقول إنه يمكن للقسوة والظلم وعدم الإنصاف في جميع أرجاء العالم أن تشكل عقبات كبرى أمام تنفيذ القانون الدولي. وهذا ما يجعلنا نطالب دولة إسرائيل مجددا بالامتثال للقرارات التي اتخذها الأمم المتحدة بشأن الشرق الأوسط وقضية فلسطين. ونأمل كثيرا بأن تُسهم مناقشات مجلس الأمن اليوم في تحقيق السلام المنشود في تلك المنطقة من العالم.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل إندونيسيا.

السيد كليب (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ بتهنئتكم، سيدتي الرئيسة، على تولّي البوسنة والهرسك رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر، وبالإعراب عن تقدير وفد بلدي لكم ولأعضاء المجلس على عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن هذه المسألة الهامة.

إن وفد بلدي يشارك الآخرين في تهنئة الأعضاء الخمسة الجدد في المجلس – ألمانيا، البرتغال، جنوب أفريقيا، كولومبيا والهند – ويتمنى لهم فترة عضوية مثمرة وناجحة جدا في المجلس. كما نود أن نشكر وكيل الأمين العام لين باسكو على إحاطته الإعلامية.

ويؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به في وقت سابق ممثل مصر بالنيابة عن حركة عدم الانحياز، وبيان منظمة المؤتمر الإسلامي الذي سيدلي به ممثل طاجيكستان.

وفي الأسابيع القليلة الماضية، كانت الأنباء الوافدة من المنطقة مصدر قلق بالغ. فتسارع بناء المستوطنات وتوسيعها في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، يجسد هذا التوجه المثير للغضب. ومما جعل الحالة حتى أكثر سواء، الاقتحام العسكري الأخير الذي قامت به إسرائيل قبل بضعة أيام. والمجتمع الدولي يدرك جيدا الهدف النهائي لهذه السياسات والتدابير الاستيطانية. فهي تهدف بوضوح إلى تغيير التشكيلة الديمغرافية، والطابع والواقع الماديين للأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. فإسرائيل تنتهك القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

إن المستوطنات الإسرائيلية غير القانونية تقوض جميع الجهود لاستئناف محادثات السلام بين فلسطين وإسرائيل،

معرضة للخطر رؤية الحل القائم على وجود دولتين، ومعقدة الصراع في المنطقة. لذا، فإننا نعلق أهمية أساسية على دور مجلس الأمن في الاستجابة لمسألة الاستيطان، كما فعل عام ١٩٨٠، حين اتخذ القرار ٤٦٥ (١٩٨٠). وعلى المجلس أن يستعيد دوره في حل هذه المسألة الهامة جدا، وفقا لتفويض ميثاق الأمم المتحدة.

وفي هذا السياق، تشارك إندونيسيا في تقديم مشروع القرار المعروض على المجلس بشأن الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية غير القانونية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. ونعرب عن أملنا في أن يعكس هذا القرار الجديد مسار حالة تقاعس مجلس الأمن عندما يتعلق الأمر بمسائل تتصل بمعاناة الشعب الفلسطيني. ويجب على المجلس ممارسة تأثير إيجابي على عملية السلام في الشرق الأوسط، وهو يستطيع القيام بذلك بالفعل.

ومع ذلك فإنه من الصعب في هذه المرحلة أن نتخيل أن ينتصر السلام في الشرق الأوسط عن طريق التوصل إلى حل نبيل مرة واحدة. ويمكننا أن نأمل دائما في بذل جهود مثل الجهود المبذولة في أوسلو أو مدريد أو أنابوليس، ولكننا يجب في الوقت الراهن أن نعرب عن تقديرنا للتطورات الإيجابية الحاصلة على أي نطاق يحافظ على تحرك عملية السلام. ولذلك تؤيد إندونيسيا الطفرة الحالية في العملية الدبلوماسية التي تهدف إلى استئناف عملية المفاوضات والدفع بعجلة عملية السلام، بما في ذلك الجهود التي تبذلها الولايات المتحدة. وندرك أيضا الدور الذي تضطلع به المجموعة الرباعية في تعزيز الحلول اللازمة لتسوية الصراع في الشرق الأوسط. كما أننا مصرون على الاعتراف بإسهام بلدان في المنطقة وجامعة الدول العربية في عملية السلام في الشرق الأوسط، بما في ذلك عن طريق مبادرة السلام العربية.

وفي رأينا أنه يجب أن تتماشى عملية السلام مع التسوية السلمية. ولا يستطيع أي فرد أن يتوخى تسوية سلمية يتم فرضها تحت تهديد فوهات المدافع. ولن ينتج عن ذلك سوى تسوية مؤقتة، إن لم تكن تسوية تحفها المخاطر. كما لا يستطيع أي فرد أن يتخيل وجود عملية سلام تفتقر إلى الشرعية التي تسبغها عليها الأطراف الرئيسية والمجتمع الدولي.

ومنذ مدة طالت أكثر مما ينبغي والصراع في الشرق الأوسط يقوض الجهود المبذولة في عصرنا من أجل إيجاد منطقة سلمية يسهل العيش فيها. ومن المهم بصورة مطلقة ضرورة التوصل إلى تسوية سلمية وعادلة ودائمة وشاملة للصراع. وتلتزم حكومة إندونيسيا بالمساعدة على وضع نهاية لهذا الصراع الطويل الأمد والقاسي الذي أنهك الأطراف في المنطقة لمدة طويلة. إن التزامنا بحل القضية الفلسطينية ودعمها التزام كامل وثابت. كما أن التزامنا بفلسطين المستقلة، التي تتوفر لها أسباب البقاء، والديمقراطية، والتي تعيش جنبا إلى جنب في سلام وأمن مع جيرانها، التزام مطلق.

اسمحوا لي أن أنهي بياني بالإعراب عن أملنا القوي الذي أعتقد أنه يشاركنا فيه الكثيرون هنا وخارج هذه القاعة. لقد أطلقت الخطة الفلسطينية الشاملة في آب/أغسطس ٢٠٠٩ استعدادا للاستقلال خلال فترة ٢٤ شهرا. ونأمل أن يكون عام ٢٠١١ عاما يسجله التاريخ بوصفه العام الذي سيشهد انتصار العقل على الخوف، وانتصار الإنسانية على القسوة؛ العام الذي سيمكننا من تحرير شعب فلسطين وإضفاء السلام والازدهار عليه، العام الذي سيشهد بلدين يعيشان جنبا إلى جنب، ويرسمان مرحلة جديدة في علاقتهما الثنائية. ومجلس الأمن مدين للمجتمع الدولي ولهذين الشعبين بتحقيق هذه النتائج المرغوب فيها والكريمة.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل شيلي.

السيد إيراثوريث (شيلي) (تكلم بالإسبانية): يشرفني أن أخاطب اليوم مجلس الأمن في المناقشة حول الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين. وأشكر رئاسة المجلس على عقدها مناقشة مفتوحة حول هذه المسألة، التي احتلت مركز الاهتمام وأثارت القلق لدى المجتمع الدولي لعدة عقود. كما أشكر وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، السيد لين باسكو، على إحاطته الإعلامية.

تؤيد شيلي البيان الذي أدلى به ممثل مصر بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز.

تدعم بلادي باستمرار حق الشعب الفلسطيني في إقامة دولة مستقلة تتعايش في سلام مع دولة إسرائيل. وبالمثل، نؤيد تماما حق دولة إسرائيل في الوجود، داخل حدود آمنة ومعترف بها دوليا. ومن أجل تحقيق تلك الأهداف، ترى حكومة شيلي أنه من الضروري استئناف عملية المفاوضات بين الطرفين وتدعم ذلك بشكل حاسم، وذلك بدعم من المجتمع الدولي، من أجل التوصل إلى اتفاق سلام شامل ونهائي ومرض، وفقا لقرارات الأمم المتحدة.

ويشكل استمرار سياسة الحكومة الإسرائيلية في بناء المستوطنات عقبة خطيرة أمام هذه العملية، وندعو إلى تعليقها فورا، كما هو مبين في مشروع القرار المقدم من المجلس، الذي يشارك في تقديمه وفد بلدي.

اعترفت حكومة شيلي، في السابع من هذا الشهر، بوجود فلسطين بوصفها دولة حرة ومستقلة وذات سيادة. وبذلك الاعتراف ذكرت حكومة شيلي على وجه الخصوص الطائفتين اليهودية والفلسطينية في شيلي لدعمهما القيم للتنمية الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية في البلد على مدى عدة عقود، ولاندماجهما الكامل في مجتمعنا. وقد كان تعايشهما الأخوي مثالا واضحا على العلاقات الجيدة، التي نأمل أن تستخدم كمصدر إلهام لدولتي إسرائيل وفلسطين، وهذه نقطة أعيد تأكيدها اليوم هنا في هذه القاعة.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل كوبا.

السيد نونييث موسكيرا (كوبا) (تكلم بالإسبانية): تؤيد كوبا البيان الذي أدلى به ممثل مصر بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز.

من المؤسف أن الحالة في المنطقة، ولا سيما في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، مستمرة بدون إحراز أي تقدم. ولا تزال المنطقة تتسم بعدم الاستقرار وانعدام الأمن. والحالة في قطاع غزة لا يمكن تحملها. إن فرض الحصار على القطاع – أي قيام إسرائيل بوضع العقبات والقيود أمام حرية التنقل ووصول الأفراد والسلع، بما في ذلك الإمدادات الإنسانية والطبية – قد جعل من إنعاش وتعمير المنطقة أمرا مستحيلا بوجه خاص، ذلك الوضع الذي أثر بصورة متزايدة في مستويات معيشة السكان المتردية بالفعل.

ولا يمكن أن يظل المجتمع الدولي غير مبال. ويجب اتخاذ جميع التدابير العملية الممكنة لضمان أن تنهي إسرائيل تلك السياسات، التي يتم تنفيذها بشكل متعمد وفي انتهاك للقانون الدولي. ولا تؤدي هذه السياسات إلا إلى زيادة المعاناة والتوترات بالنسبة للشعب الفلسطيني. وتكرر كوبا مطالبتها بأن ترفع إسرائيل الحصار القاسي غير الشرعي المفروض على غزة، فورا ودون شروط وبالكامل، والسماح بحرية انتقال الإمدادات إلى غزة ومنها، وكذلك الوصول الإنساني الدائم إليها.

وتدين كوبا الأنشطة الاستيطانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، والتي تستمر بالرغم من نداءات المجتمع الدولي بالوقف الفوري لهذه الأنشطة. وقامت حكومة إسرائيل مؤخرا، في انتهاك صارخ لقواعد القانون الدولي، بهدم فندق شبرد التاريخي، الكائن في الأرض المحتلة من القدس الشرقية، من أجل إنشاء مستوطنة إسرائيلية جديدة. كما أعلنت إسرائيل أنها ستقوم في عام ٢٠١٢ بتخصيص ٥٠٠ مليون دولار في صورة إعانات للأنشطة الاستيطانية.

وفي نهاية عام ٢٠٠٩، تم تشييد ما يزيد على ٣ ٧٠٠ مترل وتم هدم ما يزيد على ٢٠٠ مترل فلسطيني لتمهيد الطريق أمام تلك الأنشطة الاستيطانية. وتطالب كوبا بالوقف الفوري لهدم المنازل الفلسطينية، ولتشييد الجدار العازل، ولطرد العائلات الفلسطينية من القدس الشرقية، وغير ذلك من أعمال الاستفزاز والعدوان غير الشرعي التي يرتكبها المستوطنون المتطرفون ضد السكان الفلسطينيين وضد الأماكن المقدسة.

وهذه التدابير والسياسات التي تنفذها إسرائيل تشكل انتهاكات خطيرة وصارخة للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة والعديد من قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن، ولفتوى محكمة العدل الدولية الصادرة في ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٤.

ولا يمكن لمجلس الأمن أن يظل غير مبال بهذه الحقائق. وقد استغلت إسرائيل صمته بشأن هذه المسألة على مدى العامين الماضيين في مواصلة عمليات الهدم وبناء المستوطنات. واستمرت المحادثات المباشرة بين إسرائيل وفلسطين، التي كان المجتمع الدولي يعلق عليها بعض الآمال، لأقل من شهر بسبب قرار إسرائيل مواصلة أنشطتها الاستيطانية وإنهاء الوقف الاختياري القصير لها.

وتتمثل العقبة الرئيسية أمام التوصل إلى اتفاق سلام في الدمار المادي والاقتصادي والاجتماعي واسع النطاق الناجم عن الممارسة غير المشروعة والمدمرة لبناء المستوطنات. ومن الناحية العملية، تحول سياسة الاستيطان دون إقامة دولة فلسطينية على أساس حدود عام ١٩٦٧ القائمة، وتحول بالتالي دون إمكانية حل الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني بطريقة عادلة.

وتؤكد كوبا مجددا أن أي تدبير أو إجراء اتخذته أو ستتخذه إسرائيل لتغيير الحالة القانونية والمادية والديمغرافية والهيكل المؤسسي للجولان السوري المحتل، أو لممارسة الولاية القضائية والإدارة في ذلك الإقليم، لاغ وباطل وليس له أي أثر قانوني. كما نؤكد مجددا أن جميع هذه التدابير والإجراءات، بما في ذلك بناء وتوسيع المستوطنات الإسرائيلية بشكل غير قانوني في الجولان السوري المحتل منذ عام ١٩٦٧، تشكل انتهاكات للقانون الدولي والاتفاقات الدولية وميثاق وقرارات الأمم المتحدة، بما في ذلك قرار مجلس الأمن ٤٩٧ (١٩٨١) واتفاقية جنيف الرابعة، وتمثل تحديا للمجتمع الدولي. وكوبا تطالب إسرائيل بالانسحاب الكامل من الجولان السوري المحتل حتى حدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧.

ولا يمكن السماح لإسرائيل بالاستمرار في ارتكاب انتهاكات خطيرة وصارخة للقانون الدولي بدون عقاب. ويجب على مجلس الأمن أن يضطلع بمسؤوليته عن صون السلم والأمن في المنطقة، وعلى وجه الخصوص، عن الصراع الإسرائيلي الفلسطيني.

لقد وافق الفلسطينيون وقادتهم على حل إقامة دولتين وهم يعملون بدأب من أجل التوصل إلى هذا الحل. غير أن إسرائيل لم تثبت حتى الآن أنها محاور جاد في عملية السلام. ويجب على المجتمع الدولي الاضطلاع بمسؤوليته عن القضية الفلسطينية وإيجاد حل يتيح للشعب الفلسطيني ممارسة

حقه في تقرير المصير. وفي هذا الصدد، من الضروري أن يتم التوصل إلى اتفاق سلام في هذا العام، عملا بالقرارات ذات الصلة ومرجعية مدريد ومبادرة السلام العربية. والاعتراف الدولي المتنامي بالدولة الفلسطينية الذي شهدناه في الأسابيع الأخيرة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي يُنتظر أن يعطي زخما لبلوغ هذا الهدف.

وكوبا تؤكد مجددا موقفها المؤيد لتحقيق السلام العادل والدائم لجميع شعوب الشرق الأوسط، بما يضع حدا لاحتلال جميع الأراضي العربية التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧ وضمان ممارسة حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني عن طريق إقامة دولة فلسطين المستقلة، وعاصمتها القدس الشرقية.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل أوغندا.

السيد موغويا (أوغندا) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدتي الرئيسة، على تنظيم مناقشة اليوم المفتوحة بشأن الحالة في الشرق الأوسط. ونشكر وكيل الأمين العام باسكو على إحاطته الإعلامية والمراقب الدائم لفلسطين لدى الأمم المتحدة على بيانه.

لقد رحبنا بعقد محادثات إسرائيلية – فلسطينية مباشرة بين رئيس الوزراء نتنياهو والرئيس عباس في واشنطن، العاصمة، وفي شرم الشيخ والقدس في ظل شعور متجدد بالتفاؤل. والتزم الطرفان بالتفاوض بحسن نية بشأن اتفاق إطاري، من شأنه أن يضع الأساس لمعاهدة سلام نهائية. وكان المجتمع الدولي يتوقع أن يستمر هذا الزخم نحو إقامة دولة فلسطينية مستقلة وقابلة للحياة تعيش في سلام وأمن جنبا إلى جنب مع إسرائيل، وهو الأمر الذي طال انتظاره. وأوغندا مقتنعة بأنه لا يوجد بديل قابل للتطبيق للحل التفاوضي، وبأن إحلال السلام الشامل والدائم يكمن في الحل القائم على دولتين.

ونحث الإسرائيليين والفلسطينيين على التحلي بالشجاعة اللازمة للدخول بدون تأخير في مفاوضات موضوعية بشأن جميع القضايا الأساسية، بما في ذلك الأمن والحدود والمستوطنات واللاجئون والقدس. وفي هذا الصدد، نثني على الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي والشركاء الإقليميون في تيسير المفاوضات. ولا شك في أن عملية التفاوض ستتطلب اتخاذ الطرفين لقرارات شجاعة وتقديمهما تنازلات.

ويشعر وفد بلدي بقلق عميق إزاء التطورات الأخيرة التي أدت إلى توقف المحادثات المباشرة. والنشاط الاستيطاني المستمر لإسرائيل هو وصفة للصراع. وفي هذا الصدد، فإن هدم فندق شبرد مؤخرا وخطة بناء مستوطنة جديدة غير مفيدين للمفاوضات. ونرى أن هذه الأعمال تشكل عقبة في طريق السلام. ونكرر دعوتنا إلى إسرائيل لتجميد جميع الأنشطة الاستيطانية، بما في ذلك النمو الطبيعي.

وأوغندا تحيي السلطة الفلسطينية، بقيادة الرئيس عباس ورئيس الوزراء فياض، على الإنجازات الكبيرة نحو الوفاء بالتزاماتها بموجب خارطة الطريق، وخاصة في قطاع الأمن وبناء المؤسسات والتنمية الاقتصادية.

ونشعر بالقلق أيضا إزاء الحالة في غزة. وبينما نرحب بتخفيف الحصار، فمن الواضح أنه مازال يعرقل عمليات الإغاثة الإنسانية وجهود التعمير في تلك المنطقة. ولذلك، ندعو إسرائيل إلى رفع الحصار بشكل كامل. ومن الضروري أن يمارس الطرفان أقصى درجات ضبط النفس وأن يلتزما بوقف إطلاق النار، وفقا للقرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩) والقرارات الأخرى ذات الصلة.

وبشأن موضوع لبنان، نشعر بالقلق إزاء استمرار الانتهاكات للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، ونكرر دعوتنا إلى جميع الأطراف لتنفيذ ذلك القرار بالكامل.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل اليابان.

السيد كودامـا (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدتي الرئيسة، على إتاحة الفرصة لنا لمعالجة الحالة في الشرق الأوسط. وأود أن أشكر السيد باسكو على إحاطته الإعلامية الشاملة. وأود أيضا أن أشكر المراقب الدائم لفلسطين لدى الأمم المتحدة، السفير منصور، على البيان الذي أدلى به صباح اليوم.

تأمل اليابان أن يتحقق السلام العادل والشامل والدائم في أقرب وقت ممكن. وفي هذا السياق، تؤيد اليابان بقوة حل الدولتين ولا تزال مقتنعة بأن السبيل الوحيد لتحقيق السلام الدائم هو تحقيق الحل القائم على دولتين من خلال مفاوضات صادقة.

وإذ يساورنا قلق بالغ إزاء المأزق الراهن في عملية السلام، فإننا نشجع بقوة الطرفين على استئناف المفاوضات المباشرة. ونعتقد أيضا أن انعدام الثقة المتبادلة يحول دون ذلك. وندعو الجانبين إلى إشراك الولايات المتحدة والمجتمع الدولي واتخاذ الخطوات التي من شأنها إيجاد بيئة مواتية لاستئناف المفاوضات المباشرة.

ويجب على الطرفين التقيد بالتزاماتهما بموجب الاتفاقات السابقة، وأهمها خارطة الطريق. وكما فعلنا في مناسبات عديدة سابقة، فإننا ندعو إسرائيل إلى تجميد أنشطتها الاستيطانية في الضفة الغربية، التي تشمل القدس الشرقية. وفي ذلك الصدد، تدين اليابان هدم جزء من فندق شبرد في القدس الشرقية بغية بناء وحدات سكنية جديدة لسكان يهود. ولا تعترف اليابان بأي تدابير أحادية الجانب تخل بنتائج المفاوضات على الوضع النهائي.

وفي الوقت ذاته، ندعو السلطة الفلسطينية إلى مواصلة جهودها لتعزيز الأمن والوفاء بالتزاماتها بوقف العنف والعمل ضد التحريض. وندين بشدة هجمات الصواريخ على إسرائيل وندعو المسؤولين عن ذلك إلى وقفها على الفور.

وتدعم اليابان بقوة جهود بناء الدولة التي تبذلها السلطة الفلسطينية وستواصل تقديم المساعدات دعما لتلك الجهود.

وبشأن غزة، فإن تدابير تخفيف الحصار التي اتخذتها إسرائيل تمثل خطوة إيجابية، ولكن اليابان ما زال يساورها القلق بشأن الحالة الإنسانية فيها. وتؤكد اليابان على أهمية اتخاذ المزيد من تدابير تخفيف الحصار، وفي الوقت نفسه منع تدفق الأسلحة إلى قطاع غزة. وترحب اليابان بتخفيف القيود على التنقل في الضفة الغربية وعلى الوصول إليها، مما أسهم في تنمية الاقتصاد الفلسطيني، وتأمل اليابان أن تقوم إسرائيل بمواصلة تخفيف تلك القيود.

إننا نحث كلا الطرفين على اتخاذ القرارات الصعبة للدفع قدما بالسلام. وستستمر اليابان في بذل الجهود لتحقيق سلام عادل وشامل في المنطقة.

وأود أن أتناول لبنان بإيجاز. إننا نشعر بالقلق إزاء الحالة في البلد، حيث أعلن عدد من أعضاء الحكومة، التي يرأسها رئيس الوزراء سعد الحريري، استقالتهم منها في الأسبوع الماضي. إننا نكرر التأكيد على دعمنا لسيادة لبنان وسلامته الإقليمية ووحدته واستقلاله السياسي وتنفيذ جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ونحن نتابع عن كثب التطورات في لبنان وندعم جهود الرئيس ميشال سليمان

لتشكيل حكومة جديدة على وجه السرعة والمحافظة على المؤسسات الديمقراطية.

إننا ندعم المحكمة الخاصة للبنان – وهي منظمة قضائية مستقلة ودولية ويعزز عملها سيادة القانون. وينبغي للمحكمة أن تواصل تنفيذ ولايتها بدون أي تدخل، مما سيسهم في إنهاء الإفلات من العقاب.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل تركيا.

السيد أباكان (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أولا أن أهنئ البوسنة والهرسك على تولي رئاسة مجلس الأمن.

يتداول مجلس الأمن مرة أخرى بشأن الحالة في الشرق الأوسط، يبدو المستقبل مرة أخرى قاتما. إن التسوية التفاوضية الشاملة ما زالت بعيدة المنال، والتطورات الأخيرة في أجزاء مختلفة من المنطقة تغذي عدم اليقين وعدم الاستقرار. وحالة التقلب المستمرة غير مؤاتية إطلاقا لمعالجة المسائل المتشابكة التي نواجهها في الشرق الأوسط. وهذا ما يجعل من الأساسي الانخراط الفعال والقوي مع جميع الأطراف الفاعلة بغية وضع العملية ذات الصلة على مسارها الصحيح.

وما فتئت تركيا تؤمن بأنه لا يوجد بديل عن الحل التفاوضي على أساس وجود دولتين. وبارامترات هذا الحل معروفة جيدا وما زالت مطروحة. إننا نرفض العنف المستخدم من جانب أي طرف. كما أننا نسلم بأن الطريق المسدود، الذي في إطاره يستمر جانب واحد بتقويض كل الجهود حتى في المحادثات المباشرة، لا يمكن أن يستمر.

وفي هذه المرحلة، تستمر المحادثات على المسار الإسرائيلي – الفلسطيني بشأن ما إذا كان من الممكن إجراء محادثات تتناول المسائل الأساسية. غير أن إسرائيل تواصل، ببطء ولكن بثبات، وبازدراء صارخ للقانون الدولي أو الأخلاق، فرض إرادتها على الفلسطينيين من خلال أنشطة الاستيطان المتسارعة والمحمومة، التي تعمل على إحكام تدابير الاحتلال والهدم والتهجير.

إن التطورات التي وقعت مؤخرا في القدس الشرقية تدعو إلى الاستنكار. فكيف يمكن التوقع من الجانب الفلسطيني أن يفاوض بحسن نية بينما تواصل إسرائيل الترويج لتلك السياسات وتنفيذها انفراديا؟ وتلك هي المعضلة الرئيسية في هذه اللحظة، ولذلك آن الأوان لأن يبعث مجلس الأمن برسالة قوية بشأن هذه الممارسات الإسرائيلية الأحادية الجانب.

وفي هذه الأثناء، لا يمكن التوقع من الجانب الفلسطيني أن يظل حبيسا للإرادة الإسرائيلية إلى الأبد. وفي واقع الأمر، فإن الفلسطينيين، وبمساعدة مستمرة من المجتمع الدولي، يقيمون مؤسساتهم الوطنية بنجاح، وحسب الوتيرة والأداء الحاليين، سوف يصبحون في وضع يمكنهم من إقامة دولتهم في أي وقت في المستقبل القريب. وتلك عملية لا يمكن عكس اتجاهها، كما تدلل على ذلك الزيادة في الآونة الأخيرة في عدد الدول المعترفة بفلسطين. وعلى أساس إرادة المجتمع الدولي، فإن تلك العملية سوف تُتوج في النهاية بإقامة دولة فلسطين على أساس حدود عام ١٩٦٧.

ومن ناحية أخرى، فقد مضى عامان منذ أن اتخذ مجلس الأمن القرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩). ولكن الحقيقة المرة هي أنه لم يحدث أي تغيير يذكر على الأرض منذ ذلك الحين. وعلى الرغم من كل الدبلوماسية العامة في الاتجاه المعاكس، فإن ظروف ١,٥ مليون مواطن سجين في غزة ما زالت مشينة. وما زال الحصار الظالم واللاإنساني وغير القانوني مفروضا برا وبحرا. ولا يمكن بناء المنازل والمدارس والهياكل الأساسية. والأسواق مليئة بالبضائع التي ليس في

مقدور أي أحد شراؤها. وفي حقيقة الأمر، فإن القرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩)، الذي دعا إلى تقديم المعونة الإنسانية بدون عراقيل ورفع مستوى الحالة الإنسانية والاقتصادية في غزة قد بات بلا معنى. إن محنة الفلسطينيين في غزة تمثل إحراجا للمجتمع الدولي.

وفي الوقت نفسه، عندما توجهت قافلة معونة إنسانية دولية إلى غزة في محاولة لتقديم مواد تشتد إليها الحاجة ، هاجمتها إسرائيل في المياه الدولية قبل ما يزيد على ستة أشهر. وقد أنشئ فريق تحقيق للتحقيق في الحادث بمشاركة إسرائيل. وها نحن في كانون الثاني/يناير ٢٠١١، و لم تقدم إسرائيل تقريرها حتى الآن.

إن تركيا قلقة حيال تطور الأحداث في الآونة الأخيرة في لبنان. ونحن ندعم دعما كاملا سيادة لبنان وسلامته الإقليمية واستقلاله السياسي. ويجب الحيلولة دون تقويض العملية الديمقراطية وسيادة القانون والنظام الدستوري. إن تحقيق المصالحة الوطنية يصب في مصلحة جميع أفراد الشعب اللبناني وفصائله. وستواصل تركيا تعزيز ودعم جميع الجهود المبذولة لرعاية الحوار السياسي السلمي في لبنان وفي المنطقة.

السيد لوليشكي (المغرب): سيدتي الرئيسة، أود بداية أن أعرب لكم عن تقدير وفد بلادي لدعوتكم إلى عقد هذه المناقشة المفتوحة في ظل الأوضاع الحالية المزرية والمحبطة التي تطغى على الأرض الفلسطينية المحتلة التي تنعكس على كل المنطقة، في ظل ممارسات الحكومة الإسرائيلية اليومية وتملصها من المفاوضات. كما أود التعبير عن شكرنا للسيد لين باسكو وكيل الأمين العام للشؤون السياسية على إحاطته الإعلامية الشاملة.

ويتوخى وفد بلادي بالإضافة إلى ما تقدم به ممثل جمهورية مصر باسم حركة عدم الانحياز، وما سيدلي به لاحقا كل من طاجيكستان باسم منظمة المؤتمر الإسلامي، وتونس باسم المجموعة العربية. ويود وفد بلادي أن يركز تدخله هذا على النتائج الخطيرة المترتبة عن تواصل وتسارع الأنشطة الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة وعلى الخصوص في القدس الشرقية، وما تشكله من عقبات أجمعت الأسرة الدولية على أنها تجهض كل المحاولات الهادفة إلى استئناف فعلي لعملية المفاوضات.

وفي هذا الصدد، وفي ظل هذه الظروف الحالية يعاود وفد بلادي التأكيد على ضرورة الحفاظ على الدينامية الإيجابية التي بزغت لفترة وجيزة إثر استئناف المفاوضات المباشرة في ٢ أيلول/سبتمبر الماضي بواشنطن تحت رعاية الولايات المتحدة الأمريكية، والتي أبان خلالها الطرف الفلسطيني بدعم عربي واضح تمسكه بخيار السلام وسعيه الدؤوب لإنجاح الجهود التي واصلت الإدارة الأمريكية والأطراف الدولية الأخرى بذلها لضمان انطلاقة فعلية لعملية المفاوضات.

يغتنم وفد بلادي هذه المناسبة ليجدد التعبير عن تقديره للجهود التي قام بها الرئيس أوباما من أجل انطلاقة حقيقية لعملية السلام بما في ذلك الالتزامات التي ضمنها في خطابه أمام الجمعية العامة بشأن حقوق الفلسطينيين وإقامة دولتهم المستقلة في أفق زمني محدد. ونأمل أن تواصل الإدارة الأمريكية بعزيمة أقوى مساعيها التي تحظى بمساندة دولية واسعة بحكم استنادها إلى الثوابت الواضحة لعملية السلام التي أقرتها قرارات الشرعية الدولية، ومبدأ الأرض مقابل السلام ومبادرة السلام العربية وخريطة الطريق.

في سياق الإرادة والالتزام المعبر عنهما من قبل الإدارة الأمريكية والجهود الدولية والإقليمية الأخرى، أوفت القيادة الفلسطينية بكل التزاماتها الدولية وفق خريطة الطريق بل أكثر من ذلك تقدمت خطوات حثيثة على درب إرساء

دعائم الدولة المستقلة التي يصبوا إليها الشعب الفلسطيني ويسانده المجتمع الدولي برمته.

بمقابل هذا الالتزام وهذه الإرادة الفلسطينية الراسخة تمادت إسرائيل في تنفيذ سياسة استيطانية متسارعة ترمي إلى تحجيم كل مقومات الوجود الفلسطيني على أرضه وبالتالي تقويض حل الدولتين الذي عبرت إسرائيل مرارا وتكرارا عن التزامها به واندماجها في تنفيذه.

وهي بهذه السياسة تتحمل المسؤولية كاملة عن التوقف الحالي في عملية المفاوضات المباشرة وعن عرقلة المساعي الحميدة لإعادة انطلاقها. فخلال الفترة الوجيزة التي تلت توقف المفاوضات، لم تنقطع الأخبار والتصريحات عن قرارات إسرائيلية بضم المزيد من الأراضي بالقوة، وبناء المزيد من الوحدات الاستيطانية، وتدمير المنازل والدفع بمالكيها إلى خارج نطاق المدن والقرى التي يسكنوها، ناهيكم عن تشريع جديد يحدد شروطا للانسحاب من القدس الشرقية والجولان السوري المحتلين.

وبخصوص مدينة القدس المحتلة والمناطق المتاخمة لها، فقد واصلت إسرائيل سياستها اللاشرعية لتهويد هذه المدينة المقدسة لدى جميع الشرائع السماوية بطمس معالمها الأصيلة ومن ضمنها الإقدام أخيرا على هدم فندق تاريخي في حي الشيخ جراح العربي بالقدس الشرقية لبناء ٢٠ وحدة استيطانية في مركز المدينة، والإعلان عن بناء ١ ٤٠٠ وحدة سكنية للمستوطنين في جنوب القدس مع مواصلة إخلائها من سكانها الفلسطينيين من خلال عملية الطرد القسري وتدمير المنازل وإلغاء حقوق الإقامة، وذلك في انتهاك صارخ للقانون الإنساني الدولي، وقرارات مجلس الأمن. كما لم تتوان السلطات الإسرائيلية عن اتخاذ الإجراءات الاستفزازية لمشاعر المؤمنين باستهداف المقدسات الإسلامية، وهي سياسة يُجمع المجتمع الدولي على رفضها لأنها لا تؤدي إلا إلى تأجيج النعرات الدينية في المنطقة وخارجها.

إن المملكة المغربية التي يترأس عاهلها جلالة الملك محمد السادس لجنة القدس المنبثقة عن منظمة المؤتمر الإسلامي تعبر عن قلقها البالغ وإدانتها لكل الممارسات والأعمال التي من شأنها المساس بالوضعية القانونية لهذه المدينة المقدسة. وتعيد الدعوة إلى اضطلاع المجتمع الدولي وخصوصا مجلس الأمن بمسؤولياته لحمل إسرائيل على التوقف عن هذه الممارسات.

إن الطرف الفلسطيني مدعوما بالمجموعة العربية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، وحركة عدم الانحياز ودول أخرى، ارتأى الالتجاء إلى مجلس الأمن بمشروع قرار بشأن الاستيطان، قصد إعادة التأكيد على عدم مشروعية الاستيطان، وحث مجلس الأمن على الاضطلاع بمسؤولياته قصد إعادة بوادر الأمل لمن جنحوا للسلم والمفاوضات كوسيلة حضارية لبلوغ السلام.

إن هذه المبادرة تأسست عن قناعة مفادها أن تحقيق السلام في الشرق الأوسط ليس شأنا خاصا بالأطراف وحدها أو بالمنطقة وحدها فحسب، بل هو مطلب ملح للأسرة الدولية لما لاستقرار هذه المنطقة من تأثير بالغ ومباشر على الأمن والسلم الدوليين.

كما أن الرسالة المراد توجيهها من خلال هذا المسعى هي تكثيف الدعم للجهود الحالية الهادفة إلى انبعاث جديد وفعلي للعملية السلمية وذلك بالتعبير، خلال هذا الظرف السياسي الدقيق، عن الرفض التام للعقبة الكبيرة التي يشكلها الاستيطان أمام انطلاق المفاوضات المباشرة ودفع الأطراف إلى التقيد بالمتطلبات الموضوعية المتفق عليها للوصول إلى هذا السلام.

من منطلق الموقف المبدئي للمملكة المغربية الداعم لخيار السلام والمستند على الشرعية الدولية تعيد المملكة التأكيد على أن حل الدولتين الذي يضمن قيام دولة فلسطينية مستقلة وقابلة للحياة عاصمتها القدس الشرقية تعيش جنبا إلى جنب في أمن وسلام مع إسرائيل، وكذا انسحاب هذه الأخيرة من الجولان السوري وباقي الأراضي اللبنانية المحتلة، يبقى السبيل الوحيد لإنهاء عقود من الصراعات في منطقة الشرق الأوسط.

ولبلوغ هذا الهدف الاستراتيجي الذي لا بديل له، من الواجب الآن تكاثف كل الجهود لتجاوز العقبات التي تقف دون استئناف المفاوضات، وللتصدي لكل الإجراءات الأحادية الجانب أيا كان مصدرها، لأن نجاح المجتمع الدولي في خلق البيئة الكفيلة بإعادة انطلاقة فعلية للمفاوضات هو السبيل الوحيد لتجنب انجراف المنطقة نحو العنف والتطرف مع ما قد يترتب عن ذلك من نتائج وخيمة على كل دول وشعوب المنطقة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل ماليزيا.

السيد علي (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أولا وقبل كل شيء أن أهنئكم، سيدتي الرئيسة، على توليكم رئاسة المجلس، وثانيا، أن أعرب عن تأييد وفدي للبيان الذي أدلى به ممثل مصر، بالنيابة عن حركة عدم الانحياز، والبيان الذي سيدلي به ممثل طاجيكستان، باسم منظمة المؤتمر الإسلامي.

إن استمرار الاحتلال للأراضي الفلسطينية وتداعياته أمور غير مقبولة. وما زال بناء المستوطنات الإسرائيلية غير القانونية في الأراضي الفلسطينية، بما في ذلك القدس الشرقية، مستمرا بلا هوادة. ويتضمن ذلك هدم فندق شبرد التاريخي مؤخرا من أجل إفساح الطريق لبناء المزيد من المساكن للمستوطنين.

إن إسرائيل، باستمرارها القيام بذلك، إنما تضع نفسها مرارا وتكرارا في الجانب الخاطئ من التاريخ، مع الإفلات من العقاب. وفي ذلك الصدد، نرحب بإعلان الاتحاد الأوروبي بشأن عملية السلام في الشرق الأوسط المؤرخ ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، الذي يعتبر المستوطنات الإسرائيلية، بما في ذلك في القدس الشرقية، غير مشروعة بموجب القانون الدولي وأنها تشكل عقبة أمام السلام. بالإضافة إلى ذلك، نحن نرحب أيضا بالعدد المتزايد من البلدان التي تعترف بدولة فلسطين رسميا. على الأقل، فإن ذلك التطور هو بمثابة إشارة واضحة إلى جميع الفلسطينيين بأن العالم بأسره لم ينسهم أو يتخل عنهم.

وهو أيضا تذكير لإسرائيل بأنه يجب عليها الوفاء بالتزاماتها القانونية من خلال وقف جميع الأنشطة الاستيطانية غير القانونية، وبناء الجدار العازل وهدم المباني المملوكة للفلسطينيين والهياكل الأساسية الفلسطينية، ولا سيما في القدس الشرقية. ولا يمكن الالتزام بالموعد النهائي لعملية السلام المعلن عنه في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ ولا يمكن للاحتلال أن ينتهي إلا بالقيام بذلك. ولن نتمكن من تحقيق السلام والاستقرار في الشرق الأوسط إلا عن طريق القيام بذلك. والأهم من ذلك كله، أنه يمكننا استعادة العدالة وجميع الحقوق المستحقة للشعب الفلسطيني.

فيما يتعلق بغزة، نكرر دعوتنا إلى إسرائيل رفع الحصار ووضع حد لسجن أكثر من ١,٥ مليون شخص، وتطبيع تدفق مواد البناء والتعجيل بالمزيد من الموافقات على مشاريع الأمم المتحدة، بما في ذلك بناء المزيد من المدارس من جانب وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى. ويجب وقف الأعمال

الاستفزازية، مثل إطلاق النار على المدنيين الفلسطينيين، بمن فيهم الأطفال، على أيدي أفراد الجيش الإسرائيلي، حيث أن هذه الأعمال تزيد من سوء الحالة المتردية أصلا في القطاع.

إن حل هذه المسائل يقتضي من المجتمع الدولي أن يركز كل طاقاته وجهوده على تحقيق السلام الشامل في المنطقة واستعادة حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، بما فيها حقه في إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة. وعلى جميع الأطراف أن تعمل بأمانة وصدق صوب تحقيق تلك الأهداف. ونحث مجلس الأمن مرة أخرى على أن يتخذ من الإجراءات ما يراه ضرورياً لتنفيذ قراراته هو ذاته بشأن فلسطين والشرق الأوسط.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة لرئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف.

السيد ديالو (تكلم بالفرنسية): أود أن أستهل بياني بتهنئتكم، سيدتي الرئيسة، نيابة عن اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، على الطريقة الرائعة التي أدارت بها الرئاسة البوسنية عمل المجلس لهذا الشهر. كما أود أن أشيد بالسفيرة سوزان رايس، الممثلة الدائمة للولايات المتحدة الأمريكية، التي أدارت عمل المجلس بكل فعالية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠.

وأشكر أيضاً السيد لين باسكو، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، على إحاطته الإعلامية الوافية، التي حث فيها الأطراف والمجتمع الدولي على مواصلة بذل الجهود لاستئناف المفاوضات بشأن كل مسائل الوضع النهائي المتعلقة بالصراع الإسرائيلي – الفلسطيني.

في بيان صدر في وقت سابق من هذا الأسبوع ، أكد مكتب اللجنة مرة أخرى أن استمرار الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، هو العقبة الرئيسية لاستئناف المفاوضات بين أطراف النزاع. وحث البيان مرة أخرى حكومة إسرائيل على الانصياع لمطالبة المجتمع الدولي المتكررة بالوقف الكامل للأنشطة الاستيطانية، التي تعتبر غير قانونية بموجب القانون الدولي وتتنافى مع الجهود الرامية إلى إطلاق مفاوضات ناجحة بشأن الوضع النهائي.

ومنذ انتهاء الوقف الاختياري الجزئي في أيلول/سبتمبر، قامت إسرائيل ببناء أكثر من ١ ٦٠٠ وحدة سكنية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. وقرار الحكومة الإسرائيلية مؤخراً بتخصيص أكثر من ٥٠٠ مليون دولار في شكل إعانات لتوسيع المستوطنات حتى عام ٢٠١٢ يدل كذلك على اعتزام إسرائيل مواصلة سياساتها الاستيطانية غير القانونية في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

ولعله من المفيد أن يعيد مجلس الأمن اليوم تأكيد موقفه الثابت بشأن المستوطنات وأن يطالب بوضع حد لتوسيعها حتى تفهم الأطراف أن الأمم المتحدة ومجلس الأمن عازمان على ضمان احترام الشرعية الدولية وتحقيق تسوية عادلة ودائمة وشاملة للقضية الفلسطينية. ويجب أن يتدخل المجلس على وجه الاستعجال للحيلولة دون تدهور الموقف. كما يجب عليه أن يصون السلم والأمن الإقليميين.

وفي ذلك الصدد، فإن اللجنة يحدوها وطيد الأمل في أن يعتمد المجلس مشروع القرار بشأن المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وفضلاً عن ذلك، تطالب اللجنة حكومة إسرائيل بتمديد الوقف الاختياري إلى أجل غير مسمى وأن تطبقه على القدس الشرقية، عملاً بالتزاماتها بموجب خارطة الطريق. وترى اللجنة أن تطبيق وقف اختياري جديد لبناء المستوطنات، يشمل القدس الشرقية، سيمكن الأطراف من استئناف مفاوضات جادة

ومباشرة. ولا يمكن أن تنجح هذه المفاوضات الهامة إلا في مناخ من الثقة المتبادلة والنوايا الحسنة.

وإذ نشيد بالجهود التي بذلتها المجموعة الرباعية وكل عضو من أعضائها في السنوات الأخيرة للتشجيع على تجميد الأنشطة الاستيطانية واستئناف المفاوضات، تحت اللجنة، من خلالي، المجلس والمجموعة الرباعية والأطراف السامية المتعاقدة في اتفاقيات جنيف على إعادة التأكيد بوضوح على موقفها المبدئي بشأن مسألة المستوطنات بغية حمل إسرائيل على الوفاء بالتزاماتها. إن مستقبل عملية السلام ذاته في خطر. وينبغي للمجتمع الدولي أن يوجه رسالة واضحة بأن الأنشطة الاستيطانية غير قانونية وتتنافى مع السلام. وعليه، لا بد من إيقافها.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل طاجيكستان.

السيد أصلوف (طاجيكستان) (تكلم بالروسية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان باسم مجموعة منظمة المؤتمر الإسلامي.

في البداية، أود أن أشكركم، سيدتي، على عقد هذه الجلسة للنظر في الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين. كما أود أن أعرب عن امتناني لوكيل الأمين العام للشؤون السياسية، السيد لين باسكو، على إحاطته الإعلامية المفصلة للغاية.

لقد دأبت إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على تصعيد انتهاكاتها في الأراضي الفلسطينية المحتلة من خلال مصادرة الأراضي وهدم البيوت وبناء المستوطنات غير القانونية وتشييد الجدار العازل وإقامة العديد من نقاط التفتيش واحتجاز الآلاف من الفلسطينيين وفرض حصار مجحف على غزة. وتتخذ كل هذه الإجراءات غير المشروعة على الرغم من الإجماع الدولي غير المسبوق على مطالبة إسرائيل بوقف هذه الأنشطة غير القانونية والأحادية الجانب، التي تشكل انتهاكاً صارخاً لاتفاقيات لاهاي وجنيف وقرارات مجلس الأمن واليونسكو بشأن القدس الشرقية، وتحدياً للرأي الدولي الموحد.

إن القدس الشرقية جزء لا يتجزأ من الأراضي الفلسطينية التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧. وقد رفض المجتمع الدولي ضم إسرائيل غير المشروع لها ولم يعترف به. مع ذلك، فإن إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، تواصل انتهاج عملية منهجية لتغيير الهوية العربية – الإسلامية التاريخية للمدينة المقدسة، وتهويد تاريخها والعبث به، وتغيير تشكيلتها الديمغرافية. وهي تواصل بناء الجدار العازل ومصادرة الأراضي وهدم البيوت وتشييد مناطق استيطانية جديدة والحفر تحت المسجد الأقصى المبارك. وهي تسعى بكل هذه الأنشطة إلى تغيير الحقائق على الأرض بالكامل، وإلى عزل القدس الشرقية المحتلة عن محيطها الفلسطيني في نهاية المطاف.

إن بناء المستوطنات، إذا سُمِح باستمراره، سيجعل القدس عاصمة للكراهية والتعصب والعنف، بدلاً من أن تكون عاصمة للتسامح والتعايش. والاختيار واضح أمام إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال. فلكي يسود السلام والعدالة الدولية، يجب أن تتوقف سياسات الهدم والاستيطان الاستعماري. وفي غضون ذلك، نعيد التأكيد من خلال هذا المنبر الدولي على أن هذه الممارسات الإسرائيلية غير القانونية ستقوض بالتأكيد الجهود الدبلوماسية الرامية إلى استعادة المفاوضات البناءة، وفي نهاية المطاف، سوف تهدر الفرصة التاريخية لجعل السلام والتعايش حقيقة واقعة.

وفي هذا الظرف الحرج، يجب على المجتمع الدولي أن يتحمل مسؤولياته وأن يضع حدا حاسما للسياسة الإسرائيلية لبناء المستوطنات في الأراضي الفلسطينية، بما فيها القدس

الشرقية. ويجب على إسرائيل أن تمتثل لإرادة المجتمع الدولي، وأن تلتزم بقرارات الشرعية الدولية وتحترم أحكام القانون الدولي. ولهذه الأسباب مجتمعة، يجب على إسرائيل أن توقف بناء وتوسيع المستوطنات غير القانونية وذلك لتعزيز احتمالات التوصل إلى حل الدولتين القابل للبقاء.

إن حركة عدم الانحياز ما زالت تشعر بقلق بالغ إزاء الانتهاكات المستمرة التي ترتكبها إسرائيل جوا وبرا لسيادة لبنان، بما يتعارض مع القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، وتدعو الحركة إسرائيل إلى الانسحاب الكامل من الأراضي اللبنانية المحتلة المتبقية.

وتؤيد منظمة المؤتمر الإسلامي أيضا موقف المجتمع الدولي المتمثل في أن جميع التدابير والإجراءات التي تتخذها إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، لتغيير المركز القانوني والمادي والديمغرافي للجولان السوري المحتل وهيكله المؤسسي، فضلا عن التدابير الإسرائيلية الرامية إلى فرض ولاية وإدارة هناك، هي تدابير وإجراءات لاغية وباطلة وليس لها أي مفعول قانونيا. إن حركة عدم الانحياز تطالب بأن تتقيد إسرائيل بالقرار ٤٩٧ (١٩٨١) وأن تنسحب انسحابا كاملا من الجولان السوري المحتل إلى حدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧، تنفيذا للقرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣).

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد بيدرو سيرانو، الرئيس بالنيابة لوفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة.

السيد سيرانو (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدتي، على إعطاء الكلمة للاتحاد الأوروبي. وتؤيد هذا الإعلان البلدان المرشحة كرواتيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وأيسلندا والجبل الأسود؛ وبلدان عملية الاستقرار والانتساب؛ والبلدان المرشحة المحتملة ألبانيا والبوسنة والهرسك وصربيا؛ والبلد العضو في الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة ليختنشتاين، عضو المنطقة الاقتصادية الأوروبية؛ وكذلك أوكرانيا وجمهورية مولدوفا.

لقد استمع الاتحاد الأوروبي باهتمام بالغ إلى البيانين الهامين اللذين أدلى بهما وكيل الأمين العام باسكو والمراقب الدائم لفلسطين.

ويلاحظ الاتحاد الأوروبي مع الأسف أنه منذ مناقشتنا الأخيرة بشأن الحالة في الشرق الأوسط في شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ (انظر S/PV.6404)، قد توقفت المحادثات المباشرة بين الإسرائيليين والفلسطينيين في الوقت الحالي. و لم تتحق آمالنا في استئناف محادثات السلام المباشرة، التي تمّ الإعراب عنها في هذا المكان بالتحديد قبل أربعة شهور.

ليس هناك بديل عن حل الدولتين المتفاوض عليه. ولذا، يدعو الاتحاد الأوروبي جميع الأطراف إلى إيجاد وسيلة مرضية للمشاركة دون تأخير في المفاوضات الموضوعية بشأن المسائل المتعلقة بالوضع النهائي. ويؤكد الاتحاد الأوروبي استعداده للإسهام في الحل المتفاوض عليه بشأن جميع المسائل المتعلقة بالوضع النهائي في إطار الأشهر الـ ١٢ التي حددتها المجموعة الرباعية. ويستعد الاتحاد الأوروبي للمشاركة بصورة فعالة في الاجتماع الذي تعتزم المجموعة الرباعية عقده في الأسابيع القادمة. وسيكون هناك دور حاسم لتكثيف التنسيق داخل المجموعة الرباعية، وكذلك التعاون الوثيق مع الشركاء العرب، والبناء على مبادرة السلام العربية.

وفي هذا السياق، يعتبر الاتحاد الأوروبي أنه لا غنى لكلا الطرفين عن إظهار ضبط النفس والامتناع عن القيام بالأعمال التي يمكن أن تؤثر سلبا على استمرار هذه العملية. ولتحقيق ذلك، يجب على الطرفين أن يتقيدا بالالتزامات

السابقة ويعملا على تنفيذها وأن يسعيا جاهدين لتهيئة البيئة المؤاتية لتحقيق نتيجة ناجحة لهذه المفاوضات.

ويدعو الاتحاد الأوروبي مجددا إسرائيل إلى وضع حد لجميع الأنشطة الاستيطانية، بما في ذلك القدس الشرقية. وكما قال وزراء الاتحاد الأوروبي في شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، إن المستوطنات غير شرعية بموجب القانون الدولي وتشكل عائقا في طريق السلام. ولكي يكون هناك سلام حقيقي، يجب العثور على وسيلة من خلال المفاوضات لحل مركز القدس بوصفها العاصمة المستقبلية للدولتين. وفي هذا السياق، يدين الاتحاد الأوروبي بقوة التطورات الأخيرة التي وقعت في القدس الشرقية، وآخرها هدم فندق شيبرد في ٩ كانون الثاني/يناير والتخطيط لبناء مستوطنة جديدة غير شرعية. إنه ينبغي التخلي عن خطط البناء هذه.

لقد قامت المفوضة السامية للاتحاد الأوروبي، كاثرين آشتون، بزيارة المنطقة في الأيام الأولى من عام ٢٠١١. واستمعت بعناية بالغة إلى مواقف وشواغل الطرفين وشددت على ضرورة إحراز تقدم عاجل نحو حل الدولتين، مع إسرائيل وفلسطين تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن كجزء من السلام العادل والشامل. وناقشت مع السلطة الفلسطينية تنفيذ خطتها لبناء الدولة. وهذا العمل في غاية الأهمية بالنسبة لإنشاء دولة فلسطين في المستقبل، وسيواصل الاتحاد الأوروبي تأييده بشكل فعال. ونرحب بتقييم البنك الدولي أنه:

> ”إذا حافظت السلطة الفلسطينية على أدائها الحالي في بناء المؤسسات وتقديم الخدمات العامة، فإنها ستكون في موقف يمكنها من إقامة دولة في أي مرحلة في المستقبل القريب“.

إن الدعم السياسي والمالي من المجتمع الدولي بأسره مسألة حاسمة. ويحث الاتحاد الأوروبي الذين أعلنوا عن التزامات مالية أن يفوا بوعودهم. ويجب أيضا التعجيل في بذل جميع الجهود لتحقيق المصالحة الفلسطينية بقيادة الرئيس عباس.

ولا يزال الاتحاد الأوروبي يساوره بالغ القلق إزاء الحالة السائدة في قطاع غزة ويؤكد من جديد بشكل قاطع دعواته إلى التنفيذ الكامل للقرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩)، وكذلك فتح المعابر بشكل فوري ومستدام وغير مشروط من أجل تدفق المساعدات الإنسانية، والسلع التجارية والأشخاص من وإلى غزة، بما في ذلك البضائع والأشخاص من الضفة الغربية. ويقر الاتحاد الأوروبي بالتقدم المحرز في أعقاب قرار الحكومة الإسرائيلية في ٢٠ حزيران/يونيه، لكن التغييرات على الأرض لا تزال محدودة وغير كافية حتى الآن. وهناك حاجة إلى المزيد من الجهود والتدابير التكميلية من جانب الحكومة الإسرائيلية لتحقيق تغيير أساسي في السياسة العامة التي من شأنها أن تتيح إعادة البناء والانتعاش الاقتصادي في غزة وتحسين الحياة اليومية للسكان بينما تعالج المخاوف الأمنية الإسرائيلية المشروعة. إن الاتحاد الأوروبي يعترف دائما بهذه المخاوف، ويعبر عن بالغ الأسف لخسارة الأرواح ويدعو إلى وقف جميع أعمال العنف بشكل كامل، بما فيها الهجمات الصاروخية، وتهريب الأسلحة إلى غزة. ويجدد الاتحاد الأوروبي دعوته للذين يحتجزون الجندي الإسرائيلي المختطف جلعاد شاليط، الأمر الذي يتعارض مع جميع مبادئ القانون الإنساني الدولي، إلى إطلاق سراحه دون تأخير.

ويرحب الاتحاد الأوروبي بإعلان الحكومة الإسرائيلية المتعلق بالتدابير الجديدة لتيسير الصادرات من قطاع غزة، وهو عنصر أساسي لانتعاشه. ويشجع الاتحاد الأوروبي على تنفيذ ذلك على وجه السرعة ويقف على أهبة الاستعداد

للعمل مع إسرائيل والسلطة الفلسطينية لبلوغ مستويات التصدير قبل عام ٢٠٠٧ في عام ٢٠١١ لتحقيق تغيير حقيقي على الأرض. وزيادة استيراد مواد البناء والتعجيل بذلك عنصران آخران حاسمان في انتعاش قطاع غزة.

ويقدر الاتحاد الأوروبي أيّما تقدير الخدمات التي تقدمها وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى لتوفير الخدمات في المجالات الصحية والتعليمية والاجتماعية والحماية.

ويذكّر أيضا بأن السلام في الشرق الأوسط ينبغي أن يكون شاملا ويؤكد مجددا أهمية المفاوضات على المسارين الإسرائيلي – السوري والإسرائيلي – اللبناني. وفيما يتعلق بلبنان، يقدر الاتحاد الأوروبي الجهود السورية – السعودية لمساعدة لبنان على تجنب التوترات. ويؤكد الاتحاد الأوروبي من جديد دعمه للسلطات اللبنانية ويدعو الأطراف السياسية الفاعلة إلى العمل بشكل بنّاء للسعي من أجل حل متفاوض عليه للحالة الراهنة. إن الحوار والاستقرار أمران هامان للاستجابة للأحداث الأخيرة من أجل صالح الشعب اللبناني.

وفي الوقت نفسه، يجدد الاتحاد الأوروبي دعمه لبيان الأمين العام القاطع الأخير الذي يؤكد من جديد استقلالية المحكمة الخاصة للبنان، وكذلك للنداء الذي وجهه من أجل الهدوء. ويحث الاتحاد الأوروبي جميع الأطراف على عدم التدخل في عمل المحكمة وألاّ تستبق نتيجتها. ويحيط الاتحاد الأوروبي علما بأن المدعي العام قد رفع، يوم الإثنين ١٧ كانون الثاني/يناير، اتهاما إلى قلم المحكمة ليرفعه بدوره إلى قاضي الإجراءات التمهيدية.

ويؤكد الاتحاد الأوروبي من جديد دعمه الكامل للسلطات اللبنانية ويشيد بالدور الحاسم الذي تضطلع به في جنوب لبنان قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (اليونيفيل). ويدعو كافة الأطراف المعنية إلى تنفيذ جميع أحكام القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، واحترام الخط الأزرق بكامله، والتعاون التام مع الأمم المتحدة واليونيفيل، وكفالة سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة.

أخيرا، يود الاتحاد الأوروبي أن يؤكد على الأهمية الأساسية لاحترام حقوق الإنسان وكفالتها والنهوض بها والدفاع عنها. إن حقوق الإنسان حقوق عالمية لا تقبل التجزئة. وتشكل شرطا مسبقا أساسيا للسلام والأمن. ويتعين توفير وسائل انتصاف فعالة عن انتهاكات حقوق الإنسان. وإن حقوق الإنسان، المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمعاهدات الدولية الأساسية المعنية بحقوق الإنسان، تشمل مسؤولية الحكومات عن حماية الأقليات والدفاع عن حرية التفكير والضمير والدين. ويتمتع كل إنسان بحرية إظهار دينه أو معتقده في التعليم والممارسة والعبادة والتقيد بالأصول. ولذلك فإن الاتحاد الأوروبي، في سياق حوادث العنف الأخيرة في المنطقة، يؤكد من جديد إدانته لكل أشكال التعصب والعنف ضد الأشخاص، بما في ذلك على أساس الدين أو المعتقد، أينما وقعت.

وعندما يتعلق الأمر بالسلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين ينبغي احتضان عناصر المستقبل الحيوية هذه – بناء الدولة، والتنمية الاقتصادية القوية، واحترام حقوق الإنسان، والأمن – ولكن في سياق المفاوضات الجادة المستأنفة بشأن جميع مسائل الوضع النهائي، التي يجب أن تفضي إلى الحل القائم على وجود دولتين. إن الأمن الإقليمي معرض للخطر. وإن الطرفين، وكذلك المنطقة بأسرها وخارجها، سيكسبون الكثير بإنهاء الصراع. ويكرر الاتحاد الأوروبي تأكيد استعداده لتقديم مساهمات كبيرة في حل شامل مستدام تعيش بموجبه دولة إسرائيل ودولة فلسطين المستقلة الديمقراطية المتلاصقة الأطراف والمتمتعة بمقومات الحياة جنبا إلى جنب في كنف السلام والأمن.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الفلبين.

السيد كاباكتولان (الفلبين) (تكلم بالإنكليزية): أولا وقبل كل شيء أود أن أهنئكم، سيدتي الرئيسة، وبلدكم ووفدكم بمناسبة تسنمكم رئاسة مجلس الأمن في شهر كانون الثاني/يناير. وأود كذلك أن أعرب عن تقديري لكم ولأعضاء مجلس الأمن الآخرين على منحنا هذه الفرصة لمخاطبة هذا التجمع بشأن مسألة تتسم بأهمية بالغة لنا جميعا – مسألة السلام والأمن والاستقرار في الشرق الأوسط، بما فيها قضية فلسطين. وأود أيضا أن أشكر وكيل الأمين العام لين باسكو على إحاطته الإعلامية المفيدة، التي حددت مسار مناقشة اليوم المفتوحة.

تعلن الفلبين، بادئ ذي بدء، تأييدها للبيان الذي أدلى به الممثل الدائم لجمهورية مصر العربية، بالنيابة عن حركة عدم الانحياز، ولكننا نود في الوقت ذاته أن نشدد على نقاط معينة.

توقيت عقد مجلس الأمن مناقشته المفتوحة اليوم ملائم حقا وينم عن حسن الاختيار. فمع دخولنا العام الجديد بأمل متجدد وعزم معقود على العمل بهمة أكبر من أجل تحقيق السلم والأمن الدوليين لا يوجد خيار أفضل من الابتداء بمناقشة الحالة في الشرق الأوسط وقضية فلسطين، لا سيما وأنها إحدى المسائل الشديدة الحساسية والقديمة العهد في جدول أعمال الأمم المتحدة. وحيث أن هذه المسألة أصبحت بندا دائما في جدول أعمال الأمم المتحدة، فإن هذا ينطوي على خطر أن نجد أنفسنا نتناول المسألة في بعض الأحيان بطريقة رتيبة وآلية، فنفقد بذلك الشعور بالإلحاحية والأهمية اللتين تستحقهما فعلا. فرغم السنوات الكثيرة من مناقشة هذه المشكلة، والطاقة والموارد الضخمة التي صرفت عليها، ما زال حلها بعيدا عن متناولنا. وإنني أعتقد أن الوقت قد حان لتغيير وتيرة العمل ومنح السلام والأمن في تلك المنطقة فرصة النجاح.

في عالمنا الشديد التكافل والترابط فقدت المسافات الجغرافية والبعد تأثيرها في عزل البلدان والمناطق عن التطورات في البلدان والمناطق الأخرى. إن الشرق الأوسط مصدر رئيسي للنفط وسوق كبيرة لصادرات بلدان كثيرة وخدماتها، بما فيها الفلبين، وإن استقراره وتقدمه يكتسيان أهمية أساسية لسلام العالم وأمنه. وثمة أكثر من مليوني فرد من رجال ونساء بلدي يعيشون ويعملون في الشرق الأوسط. وهذا هو ما يعطي حكومة الفلبين سببا إضافيا لإيلاء أقصى الأهمية لاستتباب السلام والأمن في تلك المنطقة المضطربة.

خريطة طريق السلام بين إسرائيل وفلسطين اصطدمت حتى الآن بالعقبات والصعوبات. ويكاد الوقت والصبر ينفدان. وهذه المسألة إن لم تحسم فإنها يمكن للأسف أن تفضي مرة أخرى إلى توتر أشد وخصومات أكثر، بل والأسوأ، إلى صراع مسلح. ونفاد الصبر هذا ينعكس في النظرة المتزايدة الانتشار بأن إسرائيل وفلسطين إن كانتا عاجزتين عن الاتفاق بينهما فإن العالم الخارجي أو القوى الأخرى القادرة على المساهمة ستخلص إلى حقيقة أن لا خيار لها سوى فرض السلام عليهما. ولكننا نعرف جيدا، وهو ما يعلّمنا إياه التاريخ، أن السلام الدائم يجب أن ينبع من الداخل ولن يأتي من الخارج.

الفلبين تشاطر الشعب الفلسطيني مطامحه المشروعة في تحقيق العدالة والسلام والحرية. وقد انضمت الفلبين طيلة سنوات كثيرة إلى النداءات العالمية المدوية المطالبة بتأسيس وطن فلسطيني للمساعدة في التخفيف من الحالة المزرية التي يعيشها الشعب الفلسطيني. وفي ذلك الصدد تعتبر الفلبين، شأنها شأن الدول الأخرى التي تشاطرها التفكير، أن الحل

القائم على وجود دولتين يشكل الجواب الفعال لمشكلة السلام. كما دأبت الفلبين على الإعراب مرارا وتكرارا عن تأييدها للرفع التام وغير المشروط للحصار الذي تفرضه إسرائيل على الأراضي الفلسطينية المحتلة، وبخاصة غزة. إن الحصار يؤدي إلى نتائج عكسية، فهو ليس أكثر من عقاب جماعي ضد مدنيين لا حول لهم ولا قوة، لا سيما النساء والأطفال، في غزة.

وإذ يترقب المجتمع الدولي بلهفة أي اختراقات في محادثات السلام بين إسرائيل وفلسطين، فإنني أود أن أنوه بلبنة أو نقطة إرشادية واحدة هامة في أساس بنيان السلام والاستقرار الطويل الأمد في الشرق الأوسط. وأعني بذلك هدف جعل الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل.

يتصل أحد الإنجازات الملموسة لمؤتمر عام ٢٠١٠ الاستعراضي الناجح للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بكيفية تحقيق التقدم في تنفيذ قرار مؤتمر عام ١٩٩٥ الاستعراضي بشأن الشرق الأوسط، الذي دعا إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى. وإن الفلبين تعتبر الطريق إلى إنشاء هذه المنطقة الخالية من الأسلحة النووية تدبيرا حاسم الأهمية من تدابير بناء الثقة. وإننا لواثقون بأن العملية يمكن أن تسير إلى جانب عملية السلام أو مبادرات السلام، بما في ذلك المبادرات التي اتخذتها المجموعة الرباعية في المنطقة.

وفي الوثيقة الختامية لمؤتمر عام ٢٠١٠ الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية (NPT/CONF.2010/50 (Vol. I)) :

”يؤكد المؤتمر من جديد تأييده لأهداف وغايات عملية السلام في الشرق الأوسط، ويعترف بأن الجهود المبذولة في هذا الصدد، فضلا عن الجهود الأخرى، تساهم، في جملة أمور، في جعل منطقة الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية فضلا عن أسلحة الدمار الشامل الأخرى“. (الجزء الأول، استنتاجات وتوصيات بشأن إجراءات المتابعة، الجزء الرابع، الفقرة ٢)

وفي ذلك الصدد، أود أن أسلط الضوء على النقاط الأساسية المتفق عليها في مؤتمر عام ٢٠١٠ الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار فيما يتصل بقرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط.

الأولى هي أن يقوم الأمين العام والمشاركون في تقديم قرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط، بالتشاور مع دول المنطقة، بعقد مؤتمر في عام ٢٠١٢ تحضره جميع دول الشرق الأوسط، بشأن إقامة منطقة الشرق الأوسط الخالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى.

الثانية هي أن يعين الأمين العام للأمم المتحدة والمشاركون في تقديم قرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط، بالتشاور مع دول المنطقة، ميسّرا يكلف بولاية حشد الدعم لتنفيذ قرار عام ١٩٩٥ عن طريق إجراء مشاورات مع دول المنطقة في ذلك الصدد والاضطلاع بالأعمال التحضيرية لمؤتمر عام ٢٠١٢.

الثالثة هي أن يتفق الأمين العام للأمم المتحدة والمشاركون في تقديم قرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط، بالتشاور مع دول المنطقة، على تسمية الحكومة المضيفة لمؤتمر عام ٢٠١٢.

إن الوقت يمر بسرعة وعام ٢٠١٢ يدق على الأبواب. لذلك تحث الفلبين الأمين العام والدول الوديعة الثلاث على أن يضطلعوا بسرعة بالمهام التي كلفهم بها مؤتمر عام ٢٠١٠ الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار، وأن يحرصوا أشد الحرص، في الوقت ذاته، على كفالة أن تنفذ تلك المهام

تنفيذا جيدا وبالتشاور بطبيعة الحال مع بلدان المنطقة، حسبما تنص عليه الوثيقة الختامية المعتمدة بتوافق الآراء.

مؤتمر عام ٢٠١٢ يتيح فرصة نادرة لأصحاب المصلحة لإبداء الجدية وحسن النية. وهذا يعني، في الأساس، أن جميع البلدان المعنية يجب أن تكون مستعدة جيدا للجنوح إلى السلام أو لإعطاء فرصة النجاح للسلام في تلك المنطقة.

والمؤتمر بداية جديدة للجميع. ومرة أخرى، أحث كل الدول الأعضاء المعنية على اغتنام هذه الفرصة النادرة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

السيد خزاعي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أهنئ وفد البوسنة والهرسك على تبوّء رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. وبما أن هذه هي المرة الأولى التي أخاطب فيها مجلس الأمن منذ بداية السنة الجديدة، أود أيضاً أن أهنئ أعضاء مجلس الأمن الجدد غير الدائمين، وهم ألمانيا والبرتغال وجنوب أفريقيا وكولومبيا والهند، وأن أتمنى لهم إحراز نجاح كبير.

إن قضية فلسطين هي بلا شك أكبر مشكلة تواجهها البشرية منذ الحرب العالمية الثانية. فاحتلال فلسطين، من حيث أسبابه الجذرية وتداعياته على السواء، هو أكبر مأساة وأشدها إيلاماً حلّت بالبشرية في التاريخ الحديث.

لقد شهد أكثر من ستة عقود المجازر، وهدم المنازل، وأعمال الحظر على الأغذية والأدوية، والاختطافات والسجن؛ وتهديد جيرانها بشتى الطرق، بما في ذلك الأسلحة النووية؛ وشن العديد من الحروب ضد فلسطين ولبنان؛ واغتيال الناس من الشخصيات السياسية والدينية والنخب؛ والتدخل المكشوف والمستور في الشؤون السياسية والاقتصادية والثقافية للدول الأخرى؛ وانتهاكات للقانون الدولي والقانون الإنساني الدولي والانتهاكات الشاملة لحقوق الإنسان، بما في ذلك قتل الأطفال والنساء – كل هذا ينبغي أن يكون سبباً كافياً للمجتمع الدولي كي يتخذ تدابير حاسمة لوقف هذه الفظائع، ومنح الشعب الفلسطيني الحقوق الشرعية التي حُرم منها لعقود.

وعلى الرغم من الإدانة الدولية، فإن المستوطنات غير القانونية آخذة في التوسع على نحو أسرع بكثير من أي وقت مضى، ويجري هدم المنازل الفلسطينية بأعداد تتزايد على نحو مطرد، بما في ذلك المواقع التاريخية. وترمي أعمال التشييد المبرمجة بلا شك إلى تغيير التركيبة الديمغرافية للأراضي الفلسطينية وطابعها، ولا سيما في القدس والمناطق المحيطة بها. ولهذا الغرض بالتحديد يسرّع النظام الإسرائيلي أعمال البناء، وهو يعدّ نفسه لعملية استيطانية توسّعية رئيسية أخرى في القدس الشرقية المحتلة. ووفقاً لهذه الخطة الجديدة التي تم الكشف عنها، سوف يضاف نحو ١ ٤٠٠ مترل إلى مستوطنة غيلو قرب بلدة بيت لحم في الضفة الغربية. ومن شأن ذلك أن يكون أكبر توسّع استيطاني معروف لنظام الاحتلال منذ الخطة التي جرى الكشف عنها في آذار/مارس الماضي وتقضي بإضافة ١ ٦٠٠ مترل.

ومن الملحّ جداً أن يأخذ المجتمع الدولي هذه المسألة على محمل الجد أكثر من أي وقت مضى. لذلك، نرحب بمبادرة جامعة الدول العربية، التي تدعمها حركة عدم الانحياز ومنظمة المؤتمر الإسلامي، القاضية بإعداد مشروع قرار عن ضرورة وقف جميع الأنشطة الاستيطانية التي يقوم بها النظام الصهيوني. وبالنسبة إلى مشروع القرار هذا، نود القول إننا نؤيد بإخلاص الروح التي تم تقديمه بها، بغرض ضمان حقوق الشعب الفلسطيني ومنع الأعمال العدوانية والوحشية التي تقوم بها قوة الاحتلال ضد الشعب الفلسطيني، ولا سيما في هذا الوقت العصيب.

بطبيعة الحال، إن دعم جمهورية إيران الإسلامية لمشروع القرار لا يمسّ بموقفها المبدئي القاضي بعدم الاعتراف، ضمناً أو صراحة، بشرعية النظام الإسرائيلي. إن موقفنا واضح: ففيما تقف جمهورية إيران الإسلامية معاً إلى جانب جميع الأمم والدول التي تؤيد الشعب الفلسطيني، وتناشد كل الأمم والدول الأخرى أن تدعم حلاً نهائياً لإنهاء هذه المأساة التاريخية الكبرى، تعتقد أن الحل الوحيد لفلسطين هو إجراء استفتاء عام بمشاركة جميع الفلسطينيين بصرف النظر عن دينهم أو مكان إقامتهم، بغية تحديد نظام الحكم الذي يريدونه.

ونحن اليوم في حاجة إلى العمل الجماعي لإظهار دعمنا التام لقضية الفلسطينيين، ومؤازرة الذين يُحرَمون من حقوقهم.

واسمحوا لي أن أغتنم هذه الفرصة لأقول بضع كلمات حول التطورات في لبنان، ومسألة الاهتمام الموجّه مما يسمّى بالمحكمة الدولية الخاصة للبنان بشأن اغتيال رئيس الوزراء اللبناني الأسبق، الراحل رفيق الحريري. نعتقد أن استعمال الضغط السياسي لإصدار حكم بدافع سياسي محض باسم العدالة لا يجرّد النظام القضائي الدولي من مصداقيته فحسب، وإنما ينشيء أيضاً حالة غير سليمة تخلّف مضاعفات على السلام والاستقرار في المنطقة. ونعتقد بشدة أننا ينبغي أن نفسح المجال أمام المبادرات الإقليمية، إلى جانب الآليات السياسية الداخلية في لبنان، للبحث عن حل لهذه المسألة والتوصل إليه، بدون تدخل أيٍّ من القوى الرئيسية الأخرى.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل النرويج.

السيد وتلاند (النرويج) (تكلم بالإنكليزية): إن عام ٢٠١١ سيشكّل بوضوح مفترق طرق حاسماً لعملية السلام في الشرق الأوسط. فبحلول آب/أغسطس، من المقرر أن تكون حكومة رئيس الوزراء فياض قد أنهت خطتها المحددة بعامين لبناء الدولة الفلسطينية. والإطار الزمني المتفق عليه للمفاوضات الإسرائيلية – الفلسطينية المعطّلة حالياً سينتهي أيضاً. بعبارة أخرى، إن وقت اغتنام الفرصة هو الآن. وعدم القيام بذلك لن يسفر عن ضياع فرصة أخرى فحسب؛ إذ أن الحل التفاوضي بذاته القائم على دولتين سيكون في خطر. لهذا السبب يجب أن ندعم جميعاً بثبات الهدف المعلن المتمثل في التفاوض بشأن إبرام اتفاق إطاري يتعلق بالوضع الدائم، ومن ثم إبرام معاهدة السلام الشامل، ضمن الجدول الزمني المتفق عليه.

هذه كانت الرسالة الرئيسية التي أعرب عنها وزير خارجية النرويج خلال زيارته إلى المنطقة في هذا الشهر. وأعرب الوزير ستور أيضاً، بصفته رئيساً للجنة الاتصال المخصصة لتنسيق المساعدة الدولية المقدمة إلى الشعب الفلسطيني، عن ثقته بأن مجتمع المانحين الدولي سيؤدي قسطه لتحقيق ذلك. وفي الاجتماع الذي عقدته لجنة الاتصال المخصصة هنا في نيويورك خلال أيلول/سبتمبر الماضي، شعرنا بتشجيع كبير لما توصل إليه البنك الدولي من أن السلطة الفلسطينية على استعداد لإنشاء دولة في المستقبل القريب. ولا يساورنا شك في أنه خلال الاجتماع المقبل للجنة الاتصال المخصصة الذي ستعقده النرويج ويستضيفه الاتحاد الأوروبي في بروكسل في نيسان/أبريل، سوف يعيد مانحون رئيسيون الالتزام بمساعدة حكومة فياض على إنجاز مشروع بناء الدولة بحلول الموعد المحدد في آب/أغسطس.

ومع ذلك، وبحلول أيلول/سبتمبر ٢٠١١، نحتاج إلى رؤية تقدم كبير على المسار السياسي. فنهج بناء الدولة الفلسطينية ليس كافياً بحد ذاته. وسوف تُطرح أسئلة حول استدامته بعد عام ٢٠١١ إن لم يتم القيام بعمل حاسم لكي يؤتي ثماره.

وإذا أُريد للدولة الفلسطينية المقبلة أن تتخلص من الاعتماد على المانحين، فسوف تحتاج إلى ظروف سياسية واقتصادية للقيام بذلك. والحد من الوصول إلى الموارد والأسواق في المنطقة جيم والقدس الشرقية، فضلاً عن الأسواق الأجنبية، هو عقبة رئيسية أمام النمو الاقتصادي في القطاع الخاص. ويجب استغلال قدراته لتعزيز التوجّه نحو الاستقلال.

أصبحت عملية السلام في حالة هشة. ويساور النرويج قلق عميق، ولذلك فإننا ندعو الطرفين إلى العودة على نحو عاجل إلى المفاوضات بحسن نية. ويدرك الجانبان تماما ما يتعين عليهما عمله وما يجب أن يتفاديا فعله من أجل تهيئة بيئة مواتية للمفاوضات. فحفظ الأمن للجميع، من جهته، يمثل عاملا رئيسيا لكي يبني الطرفان الثقة بينهما باعتبارهما شريكين في السلام. علاوة على ذلك، من الضروري الامتناع عن القيام بأي أفعال تتنافى مع القانون الدولي وتؤدي تدريجيا إلى تآكل الأساس الذي يرتكز عليه الحل القائم على وجود دولتين. وفي ذلك الصدد، نحيط علما بمشروع قرار مجلس الأمن بشأن المستوطنات الإسرائيلية المقدم يوم أمس.

إن السياسات الراهنة في الأراضي الفلسطينية المحتلة هي ببساطة ليست مستدامة، والوقت آخذ في النفاد. وفي حال أسقط المانحون الدوليون من حساباتهم الحل القائم على وجود دولتين، فلن يعد من الممكن الركون إلى أن تدفق دعمهم بلا انقطاع هو تحصيل حاصل. وبعد مرور عقدين على مؤتمر مدريد للسلام، ما أشد الحاجة إلى الشعور الحقيقي بالاستعجال، وينبغي ألا يكون اتخاذ إجراء حسام طلبا عزيز المنال. ينبغي للطرفين ألا يعودا إلى طاولة المفاوضات فحسب، بل يجب أن يعملا بسرعة لإنقاذ الحل القائم على وجود دولتين أيضا.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل المملكة العربية السعودية.

السيد النفيسي (المملكة العربية السعودية): يسرني في البداية أن أشكركم وأشكر معالي الأمين العام للأمم المتحدة على الجهود التي تبذلونها لتحقيق الأمن والسلام الدوليين في ظل الظروف والمتغيرات والتهديدات التي تحيط بالعالم في هذه المرحلة الراهنة الحرجة. كما أشكر السيد لين باسكو على إحاطته الإعلامية المفصلة عن الحالة في الشرق الأوسط بما في ذلك القضية الفلسطينية.

منذ فكرة إعطاء أرض لشعب بلا أرض، بدأت معاناة الشعب الفلسطيني فكانت القضية قضية أرض ثم قضية لاجئين ومستوطنات وتحوير للتاريخ وهدم للمواقع الدينية. والشعب الفلسطيني هو الذي يدفع ثمن هذه الويلات، وفي غياب كامل للمجتمع الدولي عن فرض قرارات الشرعية الدولية ضد المحتل.

ولو قامت الأمم المتحدة، ممثلة في مجلس الأمن، بالدور المناط بها لما تواصلت معاناة الشعب الفلسطيني. فلأكثر من نصف قرن وإسرائيل تمارس ضد هذا الشعب أبشع صور القتل والتهجير والسجن والحصار وضم الأراضي ومصادرة الممتلكات وسلب ونهب خيرات الفلسطينيين. إن قيام قوات الاحتلال الإسرائيلي بهذه العمليات يهدف في الحقيقة إلى الاستمرار في تدمير الشعب الفلسطيني ومنشآته وتعريضه لمزيد من القهر والعذاب؛ كما أن الممارسات الإسرائيلية الحالية المبرمجة تهدف إلى دفع الفلسطينيين إلى الاستسلام لليأس والإحباط.

لقد اختار العرب السلام لا الاستسلام، وكان مطلبهم وما زال تطبيق الشرعية الدولية وأولها تنفيذ قراري مجلس الأمن الدولي ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، ومبدأ الأرض مقابل السلام العادل والشامل. وهذا يتطلب

بالضرورة انسحابا إسرائيليا كاملا من الأراضي العربية المحتلة حتى حدود عام ١٩٦٧، وعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم واسترداد حقوقهم، وتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه في تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني وعاصمتها القدس الشرقية، وكذلك الانسحاب من هضبة الجولان السورية، ومن مزارع شبعا اللبنانية.

إن الحديث عن الانتهاكات الإسرائيلية لقرارات الشرعية الدولية هو حديث عن خرق للقانون الدولي وغياب إرادة المجتمع الدولي في تحمل مسؤولياته لإحلال السلام ولبسط الأمن. فقد تمادت قوات الاحتلال الإسرائيلي في سياسات عديدة كبناء جدار الفصل العنصري وبناء المستوطنات في الأراضي المحتلة والتوسع فيها وزيادة التدابير الاستعمارية غير القانونية وتمويل وحماية وتسليح المستوطنين من قبل الحكومة الإسرائيلية، وتمكينهم من بناء المستوطنات التي شهدت نموا سريعا في الأشهر القليلة الماضية، حيث شاهد العالم قبل سنة المشروع الإسرائيلي لبناء ٩٠٠ وحدة سكنية في مستوطنة غيلو جنوب القدس المحتلة وانتقدها المجتمع الدولي بأسره حتى من يسمّون بأصدقاء إسرائيل.

وها هي اليوم تقرر من خلال ما يسمى ”بلجنة التنظيم والبناء“ مشروعا أكبر لبناء ١ ٤٠٠ وحدة سكنية في نفس المستوطنة باسم (غيلو – المنحدرات الجنوبية). وهناك تقارير تقول إن المشروع الأكبر يشمل ٤ ٠٠٠ وحدة سكنية بما فيها الشقق الكبيرة لجذب العائلات من مناطق أخرى. إن مواصلة هذا التوسع المصاحب بهدم البيوت في المناطق الفلسطينية المحتلة وآخر هذا الهدم العشوائي هو لفندق ”شبرد“ التاريخي ستكون بمثابة قطع الطريق كليا لجميع مبادرات السلام. فذلك الجدار وتلك المستوطنات التي تحاصر معظم مدن الضفة الغربية تجعل من شبه المستحيل قيام دولة فلسطينية متصلة وقابلة للحياة مستقبلا.

إن الممارسات الإسرائيلية والتدابير غير القانونية التي تقوم بها إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني ليست خرقا لميثاق الأمم المتحدة والقانون الإنساني وجميع قرارات الشرعية الدولية فحسب، بل إن تلك الممارسات تقوض فرص السلام الضئيلة أمامنا أيضا. كما أن تلك الممارسات أحادية الجانب تجهض كل مبادرة أو حل أو جهد دولي للسلام؛ وتجعل كل الجهود الدولية عاجزة عن تحميل إسرائيل – السلطة القائمة بالاحتلال – المسؤولية عن أفعالها. لذا تدعو حكومة بلدي، من هذا المنبر، المجتمع الدولي والأمم المتحدة وبصفة خاصة المجموعة الرباعية إلى اتباع نهج استراتيجي شامل نحو إيقاف جميع مشاريع الاستيطان في الأراضي المحتلة فورا.

إن الصراع العربي – الإسرائيلي لا يزال يهيمن ويطغى على جميع القضايا في منطقة الشرق الأوسط طيلة العقود الستة الماضية وما أدى بدوره إلى تنامي التطرف والإرهاب، وشكل معوقا أساسيا لمساعي التنمية والإصلاح في المنطقة التي يفترض أن تنهض بدور حضاري بدلا من انشغالها بالصراعات التي تستنفد طاقتها وتبدد مواردها.

وأخيرا، لقد أكدت جميع الدول العربية استمرار التزامها بالسلام العادل والشامل المرتكز على الشرعية الدولية. ولا تزال هذه الدول تنتظر التزاما إسرائيليا جديا مقابلا لذلك. وفي هذا الإطار، يُتطلّب من الجانب الإسرائيلي القبول فورا بمبادرة السلام العربية التي هي الطريق الوحيد لسلام دائم وشامل بين الجانبين للوصول إلى حل نهائي ينصف جميع الأطراف.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل تونس.

السيد جمعة (تونس): سيدتي الرئيسة، يشرفني أن أتوجه اليوم إلى مجلس الأمن بكلمة باسم المجموعة العربية بشأن البند المعنون ”الحالة في الشرق الأوسط بما في ذلك

قضية فلسطين‘‘. وأود في البداية أن أتقدم بعبارات التهنئة إلى وفد البوسنة والهرسك لرئاسته المجلس خلال هذا الشهر متمنيا له كل التوفيق في مهامه. كما أشكر السيد لين باسكو وكيل الأمين العام للشؤون السياسية على الإحاطة الإعلامية التي تفضل بتقديمها للمجلس.

تمرّ الحالة في الشرق الأوسط بمرحلة حاسمة، تستوجب من الجميع موقفاً حازماً والتزاماً دولياً جدّياً وفورياً، بمواجهة ممارسات الاحتلال الإسرائيلية التي تعمِّق مأساة الشعب الفلسطيني ومعاناته، وتؤزِّم الحالة في المنطقة باتجاه مزيد من التصعيد والاستفزاز، ممّا يحول دون استئناف مسيرة السلام. إنها مرحلة خطيرة، ينبغي أن يتعامل معها المجتمع الدولي بحذر ومسؤولية، وحرص على تجنيب المنطقة مزيد من التوتّر والاحتقان ومخاطر الانفجار، في ضوء مؤشرات تبعث على القلق الشديد حيال ما يجري ميدانياً.

وتودّ المجموعة العربية أن تُذكِّر المجلس بوضوح بأنّ إصرار إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على سياساتها وممارساتها الاستيطانية الاستعمارية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، يشكِّل إمعاناً واستمراراً في انتهاكها للقانون الدولي، وقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة. وهي ممارسات تقوِّض فرص تحقيق السلام وقيام دولة فلسطينية ذات سيادة، وعاصمتها القدس الشرقية.

كما تُشدِّد المجموعة العربية على تحميل إسرائيل وحدها المسؤولية الكاملة عن تعثُّر العملية التفاوضية التي تمّ إطلاقها في واشنطن في مطلع شهر أيلول/سبتمبر من السنة الماضية، بسبب إصرارها على الاستمرار في نشاطها الاستيطاني الاستعماري بديلاً عن السلام. وذلك في تحدٍّ تامّ للإجماع الدولي الواضح على عدم شرعية المستوطنات، وعلى ما للاستمرار في هذا النشاط الاستيطاني من تداعيات خطيرة على فرص تحقيق السلام وتحقيق الحل القائم على وجود دولتين.

ويذكر الجميع أنّ الدول العربية تصرَّفت بكل مسؤولية وبصورة إيجابية مع متطلبات عملية السلام، وأعطت الفرصة الكاملة للجهود الدولية المبذولة من أطراف فاعلة عديدة، وساندتها في المضيّ قُدُماً في هذه العملية، آملة تحقيق سلام عادل ودائم وشامل، يحقّق الحل القائم على وجود دولتين، ضمن حدود ما قبل عام ١٩٦٧.

لقد اجتمعت لجنة مبادرة السلام العربية مِراراً خلال الأشهر القليلة الماضية، وصدرت عن مؤتمر القمّة العربية قرارات تُشدِّد على التمسُّك بمبادرة السلام العربية، مع الرفض المطلَق لتَواصل السياسات الاستعمارية التعسُّفية لسلطات الاحتلال. وإمعان إسرائيل في سياساتها الاستفزازية وممارساتها الاستيطانية، ومواصلتها سياسة العقاب الجماعي المفروضة على الشعب الفلسطيني، بالإضافة إلى استمرار الحصار الجائر على نحو مليون ونصف مليون فلسطيني في قطاع غزة، كلّ ذلك أدّى إلى ما آلت إليه الأمور الآن، من طريق مسدود في مسيرة السلام، وتقويض آفاق تحقيقه في ضوء تضاعف هذه الممارسات، وتصاعدها في الفترة الأخيرة، بشكل يبعث على القلق والانشغال العميقَين.

وهذا ما يدفعنا إلى التساؤل عن جدّية نوايا إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في التوصّل فعلاً إلى السلام في المنطقة. ومن المهمّ أن نذكِّر جميع أعضاء مجلس الأمن والدول الأعضاء في الأمم المتحدة ببعض هذه الممارسات الخطيرة التي تستوجب وقفاً فورياً وتامّاً، إذا أُريد لعملية السلام أن تُستأنَف، وللحالة في المنطقة أن يستقر. ومن هذه الممارسات، مواصلة أعمال العنف والترهيب، التي تُرتكَب ضدّ السكان المدنيين الفلسطينيين على أيدي المستوطنين الإسرائيليين، لضمّ المزيد من الأراضي الفلسطينية بحكم الأمر

الواقع؛ واستمرار أعمال القتل المرتكَبة بحقِّ المدنيين الفلسطينيين على أيدي قوات الاحتلال الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية؛ ومواصلة فرض الحصار غير القانوني واللاإنساني على قطاع غزة، وتصعيد وتيرة العدوان العسكري على المدنيين الفلسطينيين في القطاع، ممّا أسفر عن سقوط عدد من القتلى والجرحى؛ ومضاعفة عمليات الطرد القسري وتدمير المنازل، وإلغاء حقوق الإقامة وغيرها من التدابير. كل ذلك في انتهاك صارخ للقانون الدولي، بما يشمل اتفاقية جنيف الرابعة وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

يُضاف إلى ذلك تغيير التشكيلة الديمغرافية للقدس وطابعها ووضعها القانوني، بإخلائها من سكانها الفلسطينيين؛ وهدم فندق شبرد التاريخي في القدس الشرقية المحتلة، في إطار خطة لبناء مستوطنة جديدة تضم ٢٠ وحدة سكنية، ممّا يُهدِّد التواصل الجغرافي للأراضي الفلسطينية وسلامتها وقدرتها على البقاء؛ ومصادقة بلدية مدينة القدس مؤخراً على بناء ١٢٤ وحدة سكنية جديدة على أراض محيطة بالقدس الشرقية؛ وإعلان لجنة التخطيط البلدي للقدس مؤخراً عن الموافقة على خطة أخرى لبناء ١ ٤٠٠ وحدة سكنية جديدة إضافية، لمستوطنين يهود، على أراضٍ ضمَّتها إسرائيل في الضفة الغربية المحتلة.

وإذ تعبِّر المجموعة العربية عن ارتياحها لمواقف المجتمع الدولي الرافضة لتلك الممارسات، فإنها تدعو إلى متابعة وتنفيذ تدابير فعلية ميدانية، لدفع إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، إلى الوقف الفوري لتلك الأعمال، والالتزام بتعهُّداتها بموجب القانون الدولي والقانون الإنساني الدولي، فضلاً عن التزاماتها بمقتضى خارطة الطريق ومرجعيات عملية السلام.

ومن المؤسف أنّ النداءات المتكررة من الأمين العام للأمم المتحدة، وتنديده بمواصلة الاستيطان، إضافة إلى نداءات المجموعة الرباعية والاتحاد الأوروبي والمجتمع الدولي، لم تلقَ حتى الآن آذاناً صاغية من سلطات الاحتلال، التي تُمعن في ممارساتها القمعية، في تحدٍّ سافر للإرادة الدولية المشترَكة الرامية إلى تمكين شعب يرزح منذ عقود تحت وطأة الاستعمار الجائر والظالم، من نيل حقه في الحرية والاستقلال.

وفي هذا الإطار، فإنّ المجموعة العربية، إذ تُندِّد بتلك الممارسات، تدعو جميع الأطراف المعنية، ولا سيّما المجموعة العربية، إلى تحمُّل مسؤولياتها في التعامل الفعّال مع هذا الموقف الإسرائيلي المتعنِّت، والرافض للانصياع للشرعية الدولية والاستجابة لمتطلبات السلام العادل.

كما ندعو المجموعة الرباعية تحديداً إلى عدم الاكتفاء بإصدار بياناتها والتذكير بمواقفها، بل يتعيَّن عليها تنفيذ تلك المواقف ميدانياً، بممارسة الضغوط المطلوبة على سلطات الاحتلال. ونحن نتطلع إلى ذلك بمناسبة اجتماع المجموعة الرباعية، المقرَّر عقده في مدينة ميونيخ الألمانية في ٥ شباط/فبراير المقبل.

وتندِّد المجموعة العربية بمواصلة فرض الحصار الجائر على قطاع غزة، وتطالب المجتمع الدولي باتخاذ الخطوات اللازمة المؤدية إلى إنهاء هذا الحصار الإسرائيلي الظالم بشكل فوري، ورفع القيود على حرية التنقل، وإزالة العوائق أمام وصول المساعدات الإنسانية، وإبداء تعاون أكثر جدّية وفعالية مع جهود المجتمع الدولي وهيئات الأمم المتحدة المختصة، لإعادة إعمار القطاع، وتمكين سكانه من ممارسة حقوقهم الأساسية في العيش والسكن والتعليم والصحة.

وتؤكد المجموعة العربية على الرفض المطلَق لكل الأعمال الهادفة إلى تغيير الهوية الدينية والديمغرافية والاجتماعية للقدس الشريف، وإلى المساس بالمقدسات الدينية، وعمليات التخريب والطرد التعسُّفي وتشريد الأُسَر. وهي تُدين استمرار إسرائيل في هذه الأعمال، مطالبة المجتمع الدولي باتخاذ موقف حازم لمنعها وللحيلولة دون فرض سياسة الأمر الواقع.

وعلى صعيد الحالة في الشرق الأوسط عموماً، وفي ما يتعلق بالمسارين اللبناني والسوري خصوصاً، تؤكد المجموعة العربية مجدداً الموقف العربي المتمثل في أنه لا يمكن تحقيق السلام العادل والشامل مع إسرائيل إلاّ بانسحابها الكامل من الأراضي العربية المحتلة إلى حدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧، بما يشمل القدس الشرقية، والجولان السوري المحتل والأراضي التي لا تزال محتلة في جنوب لبنان. ولا بدّ من تحقيق استقلال دولة فلسطين، وعاصمتها القدس الشرقية، وفقاً لمبادرة السلام العربية، وإيجاد حلٍّ عادل لقضية اللاجئين الفلسطينيين وتنفيذ قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

واسمحوا لي في هذا السياق بتذكيركم بالانتهاكات المستمرة التي تقوم بها القوات الإسرائيلية للمجال الجوي اللبناني، إضافة إلى تنكُّرها لالتزاماتها بموجب قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦)، ممّا يُهدِّد بعودة التوتّر إلى المنطقة، ويقوِّض جهود الجميع للحفاظ على الاستقرار فيها.

وتندِّد المجموعة العربية بهذه الانتهاكات، وتدعو إلى وقفها فوراً، كما تدعو إلى وقف الاستيطان في الجولان السوري المحتل، وهي تؤكد أنّ جميع الأعمال التي تقوم بها إسرائيل في الجولان، بهدف تغيير وضعه الديمغرافي والقانوني، فضلاً عن إجراءاتها الرامية إلى فرض سيطرتها عليه، تُعتبَر باطلة ولاغية وبدون أثر قانوني.

لا يمكن أن تواصل المجموعة الدولية تفويت فرص تحقيق السلام الحقيقي في المنطقة، ولا يمكن أن تقف مكتوفة الأيدي أمام مواصلة سلطات الاحتلال خرق كل الالتزامات المفروضة عليها بموجب شتى المواثيق والمعاهدات والقوانين الدولية. لقد استمرت معاناة شعوب المنطقة طويلا. ولا مناص من إنهاء الاحتلال في الأراضي العربية المحتلة لتحقيق الأمن والاستقرار في منطقة يعلم الجميع أن أمن العالم بأسره مرتبط بأمنها واستقرارها. كما لا يمكن أن تسمح المجموعة الدولية مجددا بعودة التوتر والاحتقان ومخاطر المواجهات والاعتداءات على أرواح البشر والمدنيين. وهو الخطر الذي يُداهمنا إذا ما لم تُتخذ إجراءات عاجلة وحازمة لاستئصال الأسباب الجذرية للتوتر. ولقد أكدت الأمانة العامة للأمم المتحدة في العديد من إحاطاتها الإعلامية الأخيرة بشأن الشرق الأوسط وفي بيانات كبار مسؤوليها وتصريحاتهم، أن الحاجة أضحت ملحة لتغيير استراتيجية التعامل مع الوضع، وهو ما يستوجب تدارك النقائص في هذا التعامل والعمل على الانتقال إلى التنفيذ الفعلي للنداءات المتكررة للمجموعة الدولية وإحداث تغيير في الميدان من شأنه أن يحفظ الحقوق ويحمي المدنيين من الممارسات القمعية ويمهد الطريق من جديد أمام استئناف العملية السلمية.

إن المجموعة العربية تدعم استئناف مسيرة السلام، إلا أن موقفها واضح وهو أن استئناف المحادثات الفلسطينية الإسرائيلية يتطلب حتما الوقف الكامل لكافة الأنشطة الاستيطانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. والالتزام بمرجعيات عملية السلام. مع التأكيد على أن وقف الاستيطان لا يُشكل، بأي حال من الأحوال، شرطا مسبقا لاستئناف العملية السلمية، بقدر ما يمثل أحد الالتزامات الأساسية المفروضة أصلا على سلطات الاحتلال بموجب القانون الدولي والقانون الإنساني الدولي. علاوة على أن استمرار الاستيطان يضر بجوهر المفاوضات وموضوعها،

في ضوء التقلص المستمر والخطير لمساحة الأراضي الفلسطينية التاريخية.

وفي هذا الإطار يُعرض أمامكم مشروع قرار حول المستوطنات في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية. يدعو إلى الإنهاء الفوري لها وتحقيق متطلبات استئناف المفاوضات وتحقيق السلام العادل والشامل في المنطقة. وهو مشروع قرار تبناه مجلس وزراء الخارجية العرب بشرم الشيخ ويحظى بدعم واسع النطاق لأغلبية الدول الأعضاء في منظمتنا. وتبنته أكثر من ١٢٠ دولة. مما يعكس، بوضوح، الإجماع الدولي والحرص على مواجهة الخطر الداهم الذي يمثله الاستمرار في هذه الممارسات التي يُندد بها الجميع وتجرمها كافة المواثيق والمعاهدات الدولية ذات الصلة. وهو مشروع قرار احتوى على لغة توافقية استلهمت من قرارات سابقة للمجلس، وعدد من القرارات والبيانات الأخرى للأطراف الفاعلة. تُذكّر بالمواقف المبدئية والواضحة تجاه الاستيطان. كما أنه مشروع قرار يهدف إلى مساعدة الجميع على إنقاذ فرص استئناف مسيرة السلام وعدم تفويت الفرصة لتحقيقه استجابة لتطلعات شعوب المنطقة والإرادة الدولية المشتركة القوية الداعمة لقضايا الحق والعدل. وحق الشعب الفلسطيني في الحرية والكرامة وبناء دولته المستقلة على أرضه. وتدعو المجموعة العربية أعضاء المجلس جميعهم إلى مساندة هذا المشروع، لكي يعربوا عن تمسكهم بقرارات الشرعية الدولية ويعكسوا حرصهم على احترام التزاماتهم بصفتهم أعضاء في مجلس الأمن يناط بهم أمانة صيانة الأمن والسلام الدوليين. إن هذا المشروع فرصة لتجديد الآمال لاستئناف المفاوضات وتفعيل مسيرة السلام وإنقاذ فرص تحقيقه، وعلى من يؤمن بالسلام ويدعو إليه ويحرص على تحقيقه أن يدعم هذا المشروع ويجدد التعبير عن وقوفه إلى جانب قضايا الحق والعدل في العالم.

الرئيسة: أعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد الجعفرى: يتقدم وفد بلادي بأحر التهاني إلى الأعضاء الجدد في مجلس الأمن وهم ألمانيا والبرتغال وجنوب أفريقيا وكولومبيا والهند. كما يعرب وفد بلادي عن جزيل شكره لكم، سيدتي الرئيسة، على عقد هذه المناقشة المفتوحة لمناقشة الأوضاع المتدهورة في الأراضي العربية المحتلة، تحت البند المعنون ''الحالة في الشرق الأوسط'' وهو البند الذي يعنى حصرا كما هو معروف بالصراع العربي – الإسرائيلي والقضية الفلسطينية وليس بأي مسألة طارئة أخرى خارجة سياسيا وجغرافيا عن التعريف التاريخي للبند مهما اكتست هذه المسألة من أهمية.

هناك إجماع في الرأي، داخل هذا المجلس وخارجه، على أن منطقة الشرق الأوسط هي من أكثر مناطق العالم توترا، وأن أوضاعها بالغة الخطورة على السلام والأمن الدوليين، وأن تحقيق السلام العادل والشامل هو ضرورة ملحة تمليها مصالح كافة الأطراف في المنطقة فضلا عن العالم أجمع. لكن الحديث عن الحاجة إلى السلام شيء وعدم القدرة على العمل من أجله، فعلا، شيء آخر. وفي الوقت الذي يعلن فيه الجميع ضرورة تحقيق السلام المنشود، تقف إسرائيل موقف الرافض المتحدي للمجتمع الدولي بأسره، بما في ذلك قوى تعتبر من أوثق حلفاء وأصدقاء إسرائيل، وذلك في ظاهرة خطيرة تهدد السلام والأمن في المنطقة، كل ذلك يحدث في ظل عجز مجلس الأمن عن الوفاء بواجباته والتزاماته في الحفاظ على السلام والأمن الدوليين وفقا لمبادئ ومقاصد الميثاق.

في إسرائيل، تثبت الوقائع أن هناك نمطا منهجيا من الانتهاكات التي تتناقض والحد الأدنى من مبادئ القانون الدولي والقانون الإنساني الدولي. ويأتي في مقدمة هذا

السلوك العدواني حملات الاستيطان المسعورة في الأراضي العربية المحتلة، هذه الحملات المدانة دوليا، والتي تتنافى والمبادئ والاتفاقيات الدولية ومنها بطبيعة الحال ميثاق الأمم المتحدة واتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩، إلى جانب أنها مخالفة للمئات من قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة. ناهيك عن ما تقوم به إسرائيل من مصادرة للأراضي المحتلة، وطرد السكان من بيوتهم وإحلال شراذم من المستوطنين الغرباء محلهم وبناء جدار الفصل العنصري فوق أجزاء من الأرض الفلسطينية المحتلة وتهويد القدس ودعم الممارسات المتطرفة والعنصرية التي يقوم بها المستوطنون تحت حماية الجيش الإسرائيلي مباشرة، وغير هذا وذاك من الممارسات التي تحدث في ظل صمت مريب وعجز فاضح يشيران إلى ما هو أكثر من تواطؤ.

وطالما أننا نتحدث عن الاستيطان في الأراضي الفلسطينية، فإنه من المفيد أن نُذكّر السادة أعضاء المجلس بأن الاستيطان الإسرائيلي كان ولا يزال يشكل جزءا أساسيا من خطة قادة الحركة الصهيونية بعد صدور قرار تقسيم فلسطين عام ١٩٤٧. فقد قال بن غوريون وهو أول رئيس حكومة إسرائيلي بعد تطبيق قرار التقسيم أمام اجتماع صهيوني آنذاك: ”إنني أحبذ تقسيم البلاد (أي تقسيم فلسطين) لأننا عندما نصبح قوة جبارة، بعد إقامة الدولة، سوف نلغي التقسيم وننتشر في فلسطين بأسرها“ وهذا الكلام قيل عام ١٩٤٨ وبعد عام من هذا الخطاب، كتب بن غوريون نفسه إلى ابنه قائلا: ”سوف نجهز قوة دفاعية متطورة، جيشا نخبويا. ولا شك في أن جيشنا سيكون واحدا من أفضل الجيوش في العالم. وعندئذ لن يمنعنا يا بني أحد من الاستيطان في كل أرجاء فلسطين بالتأكيد“.

وأما موشيه دايان، وزير الحرب الإسرائيلي خلال عدوان ١٩٦٧، والذي بدأ الاستيطان في زمانه هو، فقد صرح لجريدة ”هآراتس“ الإسرائيلية في ٤ نيسان/أبريل ١٩٦٩ قائلا: ”جئنا إلى هذه البلاد التي كانت مأهولة من قبل العرب، وها نحن نقيم دولة عبرية، أي دولة يهودية فيها قرى يهودية بُنيت مكان القرى العربية. حتى إنكم لا تعرفون ماذا كانت أسماء تلك القرى العربية. وإني لا ألومكم على ذلك لأن كتب الجغرافيا تلك لم تعد موجودة. وليس فقط الكتب غير موجودة، بل ولا أثر للقرى العربية أيضا. ناحلال قامت محل ماحلول، وغيفات محل جبتا، وساريد محل حَنَيفية، وكفر يهوشوع محل تل شمان. إنكم لن تجدوا مكانا واحدا بُني في هذه البلاد لم يكن قبلا مأهولا بالعرب“.

تصادف جلسة اليوم مع مرور سنتين على العدوان الإسرائيلي على غزة، ذاك العدوان الذي خلف ورائه آلاف القتلى والجرحى من المدنيين الأبرياء. الأمر الذي أثبته وسجله تقرير غولدستون (A/HRC/12/48) الذي أشار صراحة إلى استهداف إسرائيل للمدنيين بشكل متعمّد، ووصف الأعمال التي قامت بها إسرائيل بأنها جرائم حرب وانتهاكات خطيرة للقانون الإنساني قد ترقى إلى مستوى الجرائم ضد الإنسانية. ومع ذلك ما زال مرتكبو هذه الجرائم بمنأى عن المساءلة والعقاب، الأمر الذي حفز إسرائيل على مواصلة فرض حصارها الجائر واللاإنساني على سكان غزة، متحدية بذلك، هنا أيضا، دعوات المجتمع الدولي لرفع هذا الحصار. ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد، إذ ردت على تلك الدعوات الدولية بأن اعتدت على ”قافلة الحرية“ فقتلت تسعة من نشطاء السلام على متنها، في المياه الدولية، إضافة إلى إصابة العشرات بجروح وهنا نشير إلى أن الجمعية العامة اتخذت مؤخرا قرارين صادقت من خلالهما على تقرير مجلس حقوق الإنسان الذي طالب جميع أجهزة الأمم المتحدة، بما فيها مجلس الأمن، بتنفيذ التوصيات الواردة في تقرير غولدستون. ومن هنا فإن مجلس الأمن مطالب مجددا بتحمل مسؤولياته وملاحقة المسؤولين الإسرائيليين

ومعاقبتهم على الجرائم التي ارتكبوها في غزة تحقيقا للعدالة ومنعا للإفلات من العقاب، كما يقال في أدبيات هذه المنظمة الدولية.

لا يخرج الاحتلال الإسرائيلي للجولان السوري كثيرا عن هذه الصورة القاتمة، إذ ما زالت إسرائيل ترفض إعادة الجولان السوري المحتل إلى وطنه الأم سوريا، وترفض الانصياع إلى قرارات الشرعية الدولية خاصة القرار ٤٩٧ (١٩٨١).

وإمعانا في الاستفزاز والتصعيد وتحدي إرادة المجتمع الدولي، فقد قام الكنيست الإسرائيلي مؤخرا بإصدار تشريع يسمى ”تنظيم استفتاء عام قبل الانسحاب من الجولان السوري المحتل والقدس الشرقية المحتلة“، للتصرف فيما لا يملك التصرف فيه من أراض محتلة، وذلك في استهتار واضح بالقانون الدولي وبموقف وإرادة المجتمع الدولي بأسره الذي أقر ولا يزال بأن القدس والجولان السوري هما أراض عربية محتلة، واعتبر هذا المجتمع الدولي بالإجماع أن قرارات إسرائيل بضم الجولان والقدس لاغية وباطلة. وهذا ما يؤكد أن إسرائيل ترفض استحقاقات السلام العادل والشامل بموجب القرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ومبدأ الأرض مقابل السلام ومبادرة السلام العربية. ونؤكد من هذا المنبر على أن هذا الإجراء الإسرائيلي وغيره مرفوض جملة وتفصيلا ولا يغير من حقيقة أن الجولان أرض سورية محتلة ليست قابلة للتفاوض وبأن عودة الجولان كاملا حتى خط الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧ هو الأساس الذي تبنى عليه الترتيبات التي يتطلبها صنع السلام. ونعيد التأكيد أيضا على أن ما تطالب به سوريا من أجل تحقيق السلام ليست تنازلات تقدمها إسرائيل وتروج لها بأنها مؤلمة، بل أراض وحقوق مغتصبة يجب أن تعود بكاملها إلى أصحابها الشرعيين.

وكنا نتمنى من الأمانة العامة ومن المجلس أن يتداعيا في الحد الأدنى من ممارستهما لصلاحياتهما بموجب القرار ٤٩٧ (١٩٨١) إلى مناقشة هذا الإجراء الإسرائيلي الاستفزازي، وأن يصدرا موقفا يعبران فيه عن رفضهما لهذا التجاوز الاستفزازي الإسرائيلي الخطير في الجولان السوري المحتل، لا سيما وأننا نقلنا لعناية الأمين العام ومساعديه عرضا تفصيليا عن هذا التجاوز الإسرائيلي الخطير لقرارات الشرعية الدولية ومبادئ القانون الدولي.

من غير المنطقي أو المقبول أن يكون مطلوبا منا أن نستمر في تقديم البراهين والدلائل على رغبتنا في السلام في الوقت الذي تستمر فيه إسرائيل في احتلال أرضنا وتعتدي على شعبنا وتهدد الأمن والسلام بشكل مستمر. والسؤال المهم هنا، والذي يحتاج إلى إجابة: إلى متى ستبقى إسرائيل فوق القانون، ولا تحاسب، مستفيدة من ثقافة الإفلات من العقاب في تكرار ممارساتها العدوانية والتمادي فيها؟ وإلى متى ستبقى يد مجلس الأمن عاجزة عن اتخاذ خطوات ملموسة تتناسب وفظاعة ما تقوم به إسرائيل في الأراضي العربية المحتلة؟

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الجزائر.

السيد بن مهيدي (الجزائر) (تكلم بالإنكليزية): أود، بادئ ذي بدء، أن أتقدم بتهاني وفد الجزائر لبلدكم الصديق، البوسنة والهرسك، ولكم شخصيا، سيدتي الرئيسة، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر كانون الثاني/يناير. كما أود أن أشكركم على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة بشأن قضية هامة مدرجة على جدول أعمال المجتمع الدولي بأسره.

وأود كذلك أن أشكر أعضاء مجلس الأمن المنتهية ولايتهم – أوغندا، وتركيا، والمكسيك، والنمسا، واليابان –

الذين عملوا بتفانٍ سعيا إلى السلام والأمن واحترام سيادة القانون في كل الظروف. كما أود أن أهنئ الأعضاء الجدد – ألمانيا، والبرتغال، وجنوب أفريقيا، وكولومبيا والهند – على بدء ولايتهم. وأتمنى لهم النجاح في أداء مسؤولياتهم.

وعلى الرغم من الجهود المبذولة مؤخرا لإنعاش عملية السلام، تواصل إسرائيل أنشطتها الاستيطانية والاستعمارية غير القانونية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، والتي يواكبها التصعيد في أعمال العنف التي يقوم بها المستوطنون، وهدم البيوت والإجلاء القسري من المنازل، واستمرار بناء للجدار العازل على الرغم من فتوى محكمة العدل الدولية.

إن ما قامت به الحكومة الإسرائيلية مؤخرا من تخصيص الموارد المالية الإضافية لتوسيع المستوطنات حتى نهاية عام ٢٠١٢، يدل بوضوح على أن إسرائيل ليست على مسار السلام وأن الهدف الوحيد الذي ترمي السياسة الإسرائيلية إليه هو تقويض أي توقعات لأي تسوية سلمية في المستقبل. ومن الواضح أن تلك التدابير تهدف إلى ضم الأراضي الفلسطينية من خلال إحداث تغييرات ديمغرافية على الأجل الطويل، وإزالة أي آثار للتراث الفلسطيني وتعزيز التواجد الإسرائيلي في الضفة الغربية والقدس الشرقية.

وعلاوة على ذلك، ما زالت الحالة في غزة مدعاة للقلق من حيث حقوق الإنسان والقانون الدولي. وتستمر معاقبة الفلسطينيين بشكل جماعي من خلال عزل مليون ونصف المليون من سكان غزة على مدى سنوات، بما في ذلك اعتراض الصادرات من القطاع ومنع تدفق البضائع والأشخاص، حتى في الحالات الخطيرة. وتكرر الجزائر تأكيد مطالبتها إسرائيل برفع الحصار غير القانوني وفتح جميع معابر الحدود إلى غزة، وفقا لقرار مجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩) وقرار الجمعية العامة دإط – ١٠/١٨، وغيرها من قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

وبالمثل، فإن سجن ١٠ ٠٠٠ فلسطيني في المعتقلات الإسرائيلية، حيث يتم اللجوء إلى سوء المعاملة والتعذيب على نطاق واسع، يمثل مصدر قلق بالغ لبلدي. وقد عُقدت الحلقة الدراسية بشأن السجناء الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية في الجزائر في ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، بمشاركة وفود لعدد من البلدان، ودعا المشاركون المجتمع الدولي إلى التصدي لهذا التحدي المخزي للقانون الإنساني الدولي وإلى اتخاذ موقف واضح وعاجل من أجل إطلاق سراح أولئك المعتقلين بشكل غير قانوني على الفور، ومن بينهم الأطفال والنساء.

وتقع على عاتق مجلس الأمن المسؤولية عن ممارسة صلاحياته بغية وقف الممارسات الوحشية لحكومة إسرائيل من خلال اتخاذ الإجراءات اللازمة، التي تكفل احترام وتطبيق فتوى محكمة العدل الدولية، ومعاهدة جنيف الرابعة وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

وتظل المفاوضات الأمر الأساسي لتحقيق الحل على أساس إقامة دولتين، وعلى أساس القرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، وقرارات الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة، ومرجعية مدريد ومبادرة السلام العربية، بما في ذلك مبدأ الأرض مقابل السلام، مما يعني انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة.

وتكرر الجزائر التأكيد على أن أي نتيجة للمفاوضات بين الطرفين يجب أن تفضي إلى قيام دولة فلسطينية ديمقراطية مستقلة وتملك مقومات البقاء، وعاصمتها القدس الشريف، وعلى أساس القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. إن الوقف الكامل للأنشطة الاستعمارية والاستيطانية وانتهاكات حقوق

الإنسان تمثل بوضوح الشرط المسبق لتهيئة بيئة مستقرة مؤاتية لاستئناف عملية السلام وتحقيق الحل على أساس إقامة دولتين من أجل السلام.

وبوصف الجزائر مشاركة في تقديم مشروع القرار المتضمن في الوثيقة S/2011/24، فإنها تحث أعضاء مجلس الأمن الـ ١٥ على الارتقاء إلى مستوى التحدي الذي على المحك، وكفالة اعتماده في وقت مبكر.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل باكستان.

السيد هارون (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): إنه لمن دواعي الشرف العظيم حقا أن أشارك في مناقشة اليوم، بينما أنتم في كرسي الرئاسة، سيدتي الرئيسة. إن المهمة أمامكم شاقة وأنتم تؤدونها على نحو رائع.

وأود أن أهنئ أصدقاءنا الذين انضموا إلى المجلس للتو، وهم ألمانيا والبرتغال وجنوب أفريقيا وكولومبيا والهند، ولكن أهنئ البرتغال على وجه الخصوص. إننا نتمنى لهم النجاح في عملهم في المجلس.

إنني أؤيد بيان زميلنا المصري بوصفه رئيسا لحركة عدم الانحياز.

إن أمورا كثيرة لم تتغير منذ التقينا هنا في آخر مرة، ولكن يوجد أمل دائما. وأثناء المناقشة المفتوحة السابقة بشأن الشرق الأوسط المعقودة في هذه القاعة (انظر S/PV.6404)، حث الكثيرون منا مجلس الأمن والمجموعة الرباعية والمجتمع الدولي على العمل جنبا إلى جنب لمنع انهيار الحوار الإسرائيلي – الفلسطيني والمفاوضات المباشرة. وبعد ثلاثة أشهر منذ ذلك التاريخ، يؤسفنا أن نلاحظ فشل كل الجهود لكفالة الاستمرار. إن السعي إلى سلام مستدام في الشرق الأوسط وإلى تسوية سياسية للمسألة الإسرائيلية – الفلسطينية على أساس قيام دولتين، يبدو بعيد المنال كما كان دائما. وفي ذلك السياق، أشارك تقييم العديد من الدول الأعضاء بأن هذا الطريق المسدود ناجم عن الأفكار الإسرائيلية التوسعية، وعن الرؤية والسياسة، المعبر عنهما بأنشطة الاستيطان المستمرة.

إن ذلك يشكل انتهاكا واضحا للقانون الدولي، وينبغي اعتباره استفزازا كبيرا. وخلال هذا الشهر، تم هدم فندق شيبارد العريق في قدمه من أجل بناء ٢٠ وحدة سكنية. فهل كان ذلك ضروريا حقا؟ وفي أماكن أخرى في الضفة الغربية، يجري بلا هوادة تغيير وضع أماكن العبادة والمساجد والكنائس والمقابر التابعة للشعب الفلسطيني، التي يعود عهدها إلى القرون الغابرة، وذلك باسم التاريخ والحفريات، ويجري ذلك – بصراحة – من أجل إقامة فضاء جديد للمساكن. إن كل مجمع من تلك المستوطنات يشكل عقبة رئيسية أمام ما نعتبره تسوية سلمية نهائية – إن كان ذلك ممكنا إطلاقا. وهذا يؤدي إلى تعقيد عملية السلام ويعكر مناخ المحادثات. ويجب على إسرائيل أن تتوقف عن بناء المستوطنات أو استخدام الأنشطة الاستيطانية كأداة سياسية في عملية السلام.

ومما يثير تعجبي أن الفلسطينيين أبلوه البلاء الحسن على الرغم من الصعاب. ويتردد على أسماعنا اسم سلمان فياض، الذي قطع أشواطا هامة نحو تنفيذ الخطة المعلنة في آب/أغسطس ٢٠٠٩، لبناء مؤسسات الدولة خلال عامين. وقد نجح في ذلك؛ وأنا أتقدم بالتهاني للسفير منصور.

أشادت دراسات مستقلة عديدة، بما في ذلك تقرير الرصد الاقتصادي الصادر عن البنك الدولي، بهذا الأداء وأرى أن تقديم الخدمات العامة هذه من جانب السلطة الفلسطينية بيّن أنه تم اجتياز المرحلة الحرجة. وعلى الرغم من كبوات المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط، فقد أقرت بهذه التطورات في بيانها الصادر في ٢١ أيلول/

سبتمبر ٢٠١٠. لقد أسست سياسات الاعتماد على الذات وتمكين المرأة وخلق الفرص الاقتصادية التي تنتهجها السلطة الفلسطينية صرحا صلبا للدولة الفلسطينية وأزالت جميع ذرائع الاحتلال.

إن تحقيق هدف إقامة دولة فلسطينية بحلول آب/أغسطس ٢٠١١ ما زال في متناول أيدينا حقا. ويجب علينا ألا نفوت تحقيقه، ويجب ألا نخفق في تحقيق السلام والاستقرار. لقد أسفر الإخفاق في الالتزام بالمواعيد النهائية لاتفاق أوسلو لعام ١٩٩٩ عن قيام الانتفاضة الثانية. ونجم عن عدم الالتزام بالموعد النهائي لعام ٢٠٠٥ بإقامة الدولة الفلسطينية المنصوص عليه في خريطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية في عام ٢٠٠٣ العنف وسفك الدماء. هل نريد لهذه الكوارث أن تعود إلى المنطقة؟

لذلك يجب على مجلس الأمن النهوض بمسؤولياته بموجب الميثاق وخريطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية، وضمان عدم تفويت الفرصة التاريخية لإقامة دولة فلسطينية تملك مقومات البقاء بحلول آب/أغسطس ٢٠١١. ويمكن للمجلس القيام بذلك عن طريق دعوة إسرائيل إلى الوقف غير المشروط لجميع أوجه النشاط الاستيطاني وإلى استئناف المفاوضات المباشرة مع السلطة الفلسطينية بشأن جميع المسائل المعلقة في أقرب وقت ممكن.

تؤيد باكستان تحقيق السلام الدائم لجميع سكان الشرق الأوسط، بغض النظر عن انتمائهم العرقي أو دينهم أو جنسيتهم. وذلك هو موقفنا. إن الإطار لتحقيق هذا السلام تم وضعه بشكل متقن في القرارات ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٥١٥ (٢٠٠٣) و ١٨٥٠ (٢٠٠٨)، ومرجعيات مدريد ومبادرة السلام العربية، وخرائط الطرق العديدة التي وضعتها المجموعة الرباعية. ونحن نشترك في الهدف الجماعي للمجتمع الدولي المتمثل في إقامة دولة فلسطين المستقلة وذات السيادة التي تملك مقومات البقاء وعاصمتها القدس الشريف، وتعيش جنبا إلى جنب مع جيرانها الإسرائيليين في سلام. ونأمل أملا وطيدا أن تقربنا المناقشة المفتوحة اليوم إلى بلوغ ذلك الهدف.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل أستراليا.

السيد كوينلان (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية): أهنئكم، سيدتي الرئيسة، على رئاسة البوسنة والهرسك للمجلس. وأشكر أعضاء المجلس المنتهية ولايتهم، وأهنئ الأعضاء الجدد. بطبيعة الحال، سنواصل العمل عن كثب مع جميع أعضاء المجلس.

إن أستراليا ملتزمة حقا بتحقيق السلام والأمن في الشرق الأوسط. ونحن نؤيد إقامة السلام العادل والدائم المستند إلى الحل التفاوضي القائم على وجود دولتين على أساس حدود عام ١٩٦٧ والذي يفضي إلى عيش إسرائيل والدولة الفلسطينية المستقبلية جنبا إلى جنب في سلام وأمن. وكما قال وزير خارجيتنا خلال المناقشة العامة للجمعية العامة في دورتها الخامسة والستين،

> ”ينبغي لكل الدول الأعضاء في الجمعية العامة أن ترحب بآفاق تمثيل دولة إسرائيلية ودولة فلسطينية في الدورة السادسة والستين للجمعية العامة التي تعقد في العام القادم“. (A/65/PV.16، ص ٥٣).

يتعين علينا جميعا أن ندعم كل جهد جاد لتحقيق ذلك.

تشيد أستراليا بالجهود الدولية الجارية لتحقيق السلام، بما في ذلك جهود المجموعة الرباعية ومبادرة السلام العربية. وخلال زيارة وزير خارجيتنا، رود، إلى المنطقة الشهر الماضي، التي شملت مصر والأردن والأراضي الفلسطينية وإسرائيل، أكد لكلا الطرفين وللقادة في المنطقة

أن الآن هو الوقت لاغتنام الفرصة من أجل تحقيق السلام. كما قال علنا في ذلك الوقت إن الوقت ينفد وإن المطلوب ليس عملية سلام فحسب، ولكن نتائج تحقق السلام أيضا. وما هو مطلوب ليس خريطة طريق أخرى؛ ونحن نحتاج إلى معرفة الوجهة التي يأخذنا الطريق إليها.

إن القادة الإسرائيليين والفلسطينيين بحاجة إلى العودة إلى المفاوضات المباشرة باعتبار ذلك مسألة ملحة. ويجب على كلا الجانبين الامتناع عن الأعمال التي تقوض الثقة، بما في ذلك – حتما – بناء المستوطنات. وتعارض أستراليا بشكل لا لبس فيه المستوطنات الإسرائيلية الجديدة. إنها غير قانونية. فهي ليست عقبة في طريق السلام فحسب – بل تقوض بصورة فعالة احتمالات تحقيق السلام. إنها تعرض للخطر مستقبل الحل القائم على وجود دولتين، ويجب أن تتوقف. ونحن نتفق مع المجموعة الرباعية في بيانها الصادر في ٢١ أيلول/سبتمبر الذي قال إن وقف إسرائيل الاختياري السابق لبناء المستوطنات كان له أثر إيجابي ومفيد على بيئة المفاوضات. ونرى أن وقف النشاط الاستيطاني الآن سيساعد بلا شك جهود السلام.

أستراليا جادة في دعمها للتوصل إلى الحل القائم على وجود دولتين. وسنواصل دعمنا لإقامة العملية على أرض الواقع لدولة فلسطينية تملك مقومات البقاء وسنزيد ذلك الدعم. لقد قدمنا بالفعل إلى السلطة الفلسطينية حوالي ٧٠ مليون دولار كدعم مباشر للميزانية، وأعلن وزير الخارجية رود في رام الله في كانون الأول/ديسمبر أن أستراليا تعمل الآن على إقامة شراكة إنمائية خمسية مع السلطة الفلسطينية ستشمل دعم الميزانية العادية وتوفير المنح الدراسية مع التركيز على التخصصات الهامة لبناء المؤسسات. إن هذا الاتفاق المتعدد السنوات – نقطة الانطلاق لتعزيز الشراكة من أجل التنمية – هو الأول من نوعه الذي يبرمه أحد شركاء التنمية مع السلطة الفلسطينية، وهو يجسد اعترافنا بأن الدولة الفلسطينية المستقلة التي تملك مقومات البقاء تتطلب تمويلا يمكن التنبؤ به من أجل التخطيط للمستقبل ووضع ميزانية لتوفير الخدمات التي يجب على أية دولة تزاول أعمالها توفيرها لمواطنيها.

كما نزيد دعمنا من خلال وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، بما في ذلك التزامنا المتعدد السنوات الأول، بدلا من التبرع السنوي الذي تعهدنا به في الماضي للموارد الأساسية للوكالة.

ما زالت الحالة على الأرض في غزة خطيرة للغاية. ونرحب بتخفيف بعض القيود التي تفرضها إسرائيل على إمكانية الوصول إلى غزة والخروج منها، وبالطبع نحن ندرك الشواغل الأمنية المشروعة لإسرائيل. ولكن لا نزال قلقين للغاية إزاء الحالة الإنسانية في غزة. ويجب أن ينفذ الآن تخفيف القيود الذي أعلن بالفعل، ونحن نحث إسرائيل على رفع القيود المتبقية.

ختاما، لا بد لي من التنويه بأن أستراليا لا تزال ملتزمة بدعمنا لاستقلال وسيادة ووحدة الدولة اللبنانية وشعبها. وجميع الأطراف بحاجة إلى القيام بدور بناء، وبطبيعة الحال، الامتناع عن أي أعمال قد تخلق عدم الاستقرار. ونحن نشجع وندعم الجهود الدولية الحالية لحشد الدعم للبنان. ونحن ندعو جميع الأطراف إلى التعاون مع المحكمة الخاصة للبنان، وفقا للقرار ١٧٥٧ (٢٠٠٧)، والسماح لها بإنجاز عملها الهام.

في الختام، ما من شك في أن الحالة بين إسرائيل وفلسطين – كما قال المراقب الدائم لفلسطين هذا الصباح – تمر بمنعطف حاسم وأن آفاق استئناف عملية سلام ذات مصداقية تتلاشى بسرعة. وكما ذكّرنا أحد أعضاء المجلس اليوم، فقد مر ٢٠ عاما منذ بدء عملية السلام

الحالية في مدريد. وفي الواقع، ما برحت قضية إسرائيل وفلسطين معروضة على الأمم المتحدة بشكل أو بآخر منذ ٦٥ عاما. ونتفق بشدة مع التعليق الذي أدلي به هذا الصباح بأنه ينبغي بل يجب أن يكون هذا العام هو العام لأخير للعملية. وعلى جميع الأطراف التزام تاريخي وفي الواقع التزام إنساني بفعل أكثر من مجرد إعادة الالتزام بتحقيق السلام وتكلم لغة السلام. ويتعين عليهم وعلينا جميعا في المجتمع الدولي العمل من أجل بذل كل ما بوسعنا لتحقيق السلام الآن والتحرك، كما قال أحد المتكلمين مؤخرا، إلى أبعد من الخطابة وعدم القدرة على التصرف لإيجاد القدرة والتصميم على العمل، ومن ثم العمل.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل السودان.

السيد عثمان (السودان): بداية، أود أن أحيي المجلس الموقر وهو يجتمع للتداول بشأن موضوع مهم وحيوي، ألا وهو الحالة في الشرق الأوسط، وما يمثله من أهمية لنا جميعاً. وليست هذه المرة الأولى التي يتناول فيها مجلس الأمن الحالة في الشرق الأوسط والتحدي الذي تمثله للمجتمع الدولي، ويأمل الجميع أن يكون التصدي له بصوت واحد وبقدر ضخامة هذا التحدي.

وأرجو في هذه الفرصة السانحة أن أشير إلى قضية مهمة وجوهرية لا يمكن التغاضي عنها لكونها إحدى العقبات الرئيسية التي تقف في طريق تحقيق السلام وانطلاق المفاوضات بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وهي بناء وتوسيع المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية. ولقد أصدرت الأمم المتحدة عدداً من القرارات التي تدعو حكومة إسرائيل إلى الالتزام بالقانون الدولي واتفاقية جنيف الرابعة ووقف الممارسات غير القانونية التي من شأنها المساس بحقوق الشعب الفلسطيني ووقف بناء وتوسيع المستوطنات، واعتبرت تلك المستوطنات باطلة وغير شرعية. وفي هذا الإطار، يود وفد بلادي أن يؤكد على النقاط التالية.

إن المجتمع الدولي، بما فيه الدول الأعضاء في المجلس الموقر هذا والإجماع الدولي متفقان على أن المستوطنات في الضفة الغربية والقدس الشرقية تمثل انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، وتحدياً لإرادة المجتمع الدولي والقرارات الدولية ذات الصلة، ومنها قرار مجلس الأمن ٤٤٦ (١٩٧٩) الذي اعتبر أن بناء المستوطنات ليس له قيمة قانونية ويشكل عائقاً خطيراً لتحقيق سلام شامل وعادل في الشرق الأوسط.

وفي ذات السياق، قضت محكمة العدل الدولية في فتواها التي أصدرتها في عام ٢٠٠٤ بشأن بناء الجدار العازل، بأن هذا الجدار يمثل انتهاكاً لحقوق الإنسان الأساسية. واستمرار إسرائيل في بناء وتوسيع المستوطنات وتحدي إرادة المجتمع الدولي يقوض مسيرة المفاوضات الرامية إلى تحقيق حل الدولتين على أساس قرارات الأمم المتحدة وخريطة الطريق والمبادرة العربية وغيرها من المرجعيات. كما أن التوسع في بناء المستوطنات يحول دون استئناف المفاوضات بين الطرفين، ويؤدي إلى انسداد أفق التسوية السلمية، مما قد يسبب مخاطر وتداعيات تهدد أمن المنطقة واستقرارها.

إن مجلس الأمن الدولي، بوصفه الجهاز القائم على صون الأمن والسلم، وهو يشاهد استمرار التوسع الاستيطاني في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشريف، وما يترتب على ذلك من تداعيات خطيرة، ويتابع الرفض الدولي الواسع لهذه الأنشطة غير الشرعية، عليه أن يضطلع بمسؤولياته كاملة في إلزام إسرائيل بوقف وتجميد عملية الاستيطان لتمهيد الطريق لاستئناف عملية التفاوض حول

حل الدولتين، وصولاً إلى قيام الدولة الفلسطينية المستقلة داخل حدود عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشريف.

وفي الختام، وبما أن بلادي من بين الدول الداعمة والمؤيدة لمشروع القرار قيد النظر، فإنني أناشد جميع أعضاء المجلس الموقر اعتماد هذا القرار، إذا كنا نحرص على الأمن والسلم في المنطقة فعلاً.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل بنغلاديش.

السيد رحمان (بنغلاديش) (تكلم بالإنكليزية): سيدتي الرئيسة، أود أن أستهل بياني بتوجيه الشكر إلى بلدكم، البوسنة والهرسك، وإليكم، شخصياً، على إدارة هذه المناقشة المفتوحة ذات الأهمية البالغة بشأن الحالة في الشرق الأوسط. ويود وفدي أيضاً أن يهنئ جميع الأعضاء الجدد في المجلس: ألمانيا والبرتغال وجنوب أفريقيا وكولومبيا والهند. ونتمنى للجميع كل التوفيق في عملهم في المجلس. كما أود أن أعرب عن تقديرنا لوكيل الأمين العام لين باسكو لإحاطته الإعلامية الشاملة التي قدمها هذا الصباح.

ويؤيد وفد بنغلاديش البيانين اللذين أدلى بهما ممثل مصر نيابة عن حركة عدم الانحياز، وممثل طاجيكستان نيابة عن منظمة المؤتمر الإسلامي. وفضلاً عن ذلك، أود أن أتناول بعض النقاط التي تراها بنغلاديش ذات أهمية.

لطالما كانت الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين، مصدر قلق رئيسي للمجتمع الدولي والأمم المتحدة. لذلك، فإن إيجاد حل دائم ومستدام للنزاع العربي – الإسرائيلي، بما في ذلك قضية فلسطين، جوهر الأزمة التي طال أمدها، يجب أن يكون هدفنا الاستراتيجي الجماعي. وينبغي لجميع الدول الأعضاء أن تتعهد بالالتزام التام بتحقيق هذا الهدف، وأن توجه كامل دعمها المعنوي والدبلوماسي والسياسي والاقتصادي لتحقيقه في وقت مبكر.

وبنغلاديش مستعدة دائماً للقيام بدور بناء في هذا المسعى الجماعي لتحقيق سلام عادل ودائم وشامل في الشرق الأوسط على أساس مبدأ الدولتين. وتنضم بنغلاديش إلى المجتمع الدولي في التأكيد مرة أخرى على الدعم الكامل للشعب الفلسطيني في كفاحه العادل والمشروع من أجل تقرير المصير والتحرر من الاحتلال المستمر.

لقد حرم شعب فلسطين من حقوقه الأساسية في تقرير المصير و في العيش بحرية على أرضه، كما يحرم النازحون الفلسطينيون من حقهم في العودة إلى ديارهم والعيش في كرامة وأمان. وللأسف، يبدو هذا الإخفاق الجماعي للمجتمع الدولي إخفاقا أيضاً لشعب إسرائيل، الذي عانى من الحرمان، حيث لم يرق إلى مستوى المناسبة ليكفل لشعب فلسطين حقه الأساسي في تقرير المصير وإقامة دولة مستقلة، جنباً إلى جنب مع إسرائيل. وبغية تحقيق حل دائم في الشرق الأوسط، من الأهمية بمكان أن تعالج المسألة الأساسية، ألا وهي الاحتلال غير المشروع الذي طال أمده للأراضي العربية من جانب إسرائيل.

وإننا نشعر بعدم الارتياح لأنه، على الرغم من تعهد رئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو ورئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ بالسعي إلى اتفاق إطاري بشأن الوضع الدائم في غضون عام واحد، فقد انتكست تلك العملية على نحو خطير. ويعزى ذلك، للأسف، إلى رفض إسرائيل تجديد وقف بناء المستوطنات الذي استمر ١٠ أشهر، و لم يشمل القدس الشرقية، والذي انتهى بنهاية أيلول/سبتمبر ٢٠١٠. ورفض الرئيس الفلسطيني محمود عباس استئناف محادثات السلام إلا بعد أن تنهي إسرائيل كل نشاطها الاستيطاني.

ويؤمن وفدي بأن المفاوضات المباشرة لن تكون ناجحة إلاّ إذا كان هناك دعم إقليمي ودولي مستدام للمحادثات، والعملية المتوازية لبناء الدولة الفلسطينية والسعي من أجل التوصل إلى سلام إقليمي عادل ودائم وشامل على النحو المتوخى في اتفاقية جنيف الرابعة وقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة، وبخاصة قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨). ويتطلب النجاح أيضا دعما إقليميا ودوليا لمبدأ الأرض مقابل السلام ومرجعيات مؤتمر مدريد، التي تكفل انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية والفلسطينية المحتلة إلى خطوط ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧، ولخارطة الطريق ومبادرة السلام العربية، التي هي أفضل أداة إرشادية لتحقيق حل الدولتين.

وفي الختام، اسمحوا لي أن أكرر تأكيد موقف بنغلاديش المستمر والثابت بأن استمرار الاحتلال الإسرائيلي غير القانوني لفلسطين على مدى العقود الستة الماضية هو السبب الأساسي للعنف والاضطرابات ولعدم الاستقرار في المنطقة. واسمحوا لي أيضا أن أكرر التأكيد على دعمنا الكامل للسلام الدائم لجميع سكان المنطقة، عربا وإسرائيليين، وعلى التزامنا القوي بتحقيق دولة فلسطين المستقلة ذات السيادة والقابلة للحياة، وعاصمتها القدس الشريف، التي تعيش جنبا إلى جنب بسلام مع جميع جيرانها.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): لا يوجد متكلمون آخرون في قائمتي. وبذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٢٥.